



الحمد لله على  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لهذا الكتاب أفقر العباد إلى  
 الله الجواد مدير خزائنه  
 لواد الشام الشريفه يعقوب  
 أفندي الملاطيه وي تقربا  
 إلى الله تعالى وجعل مقره في  
 مسجد الذي بناه وشده  
 المشهور بمسجد الشيخ عمر  
 التبريزي رضي الله عنه في  
 محلة بني المروى

وشرط ان لا يخرج من محله المنصور  
 وحر في شهر شعبان سنة اثني وعشرين وماية

والف ١٥٨٤









قوله ومعنى الاستغفار اعلم ان الاستغفار في اللغة التوبة والرجوع الى الله تعالى  
 والاعتراف بالذنوب والخطايا والطلب للمغفرة والرحمة من الله تعالى  
 والاعتراف بالذنوب والخطايا والطلب للمغفرة والرحمة من الله تعالى  
 والاعتراف بالذنوب والخطايا والطلب للمغفرة والرحمة من الله تعالى

ومعنى الاستغفار في اللغة التوبة والرجوع الى الله تعالى

ومعنى الاستغفار في اللغة التوبة والرجوع الى الله تعالى  
 ومعنى الاستغفار في اللغة التوبة والرجوع الى الله تعالى  
 ومعنى الاستغفار في اللغة التوبة والرجوع الى الله تعالى

الالهة على ما مضى من قوله \* علم لذات الذي وجوده مقتضى ذاته انما اختاره  
 من بين الاسماء احسن ليدل على استحقاقه بحسب الذات والصفات  
 لان سائر ما ينسب اليه كما قال الله تعالى ولله الاسماء احسن ويزيد  
 الاحمال للحمد بخلاف عكسها ثم اشار الى المحمود عليه بقوله \* حمد الشاكرين  
 لانه اشارة الى انه كاسر من الشاكرين لانعام الذي هذا التأليف

ومعنى الاستغفار في اللغة التوبة والرجوع الى الله تعالى  
 ومعنى الاستغفار في اللغة التوبة والرجوع الى الله تعالى  
 ومعنى الاستغفار في اللغة التوبة والرجوع الى الله تعالى

وقد ورد في آية الملائكة على من جلس ينظر الصلوة يقولون اللهم اعف عنهم  
 ثم اذبحوا في الاربعين السابقة باعتبار المادة والمعاني الآتية باعتبار الصيغة قدم السابقة  
 فاسم مقدمه في سبب موافقة الوضع الطبع

ومعنى الاستغفار في اللغة التوبة والرجوع الى الله تعالى  
 ومعنى الاستغفار في اللغة التوبة والرجوع الى الله تعالى  
 ومعنى الاستغفار في اللغة التوبة والرجوع الى الله تعالى

ومعنى الاستغفار في اللغة التوبة والرجوع الى الله تعالى  
 ومعنى الاستغفار في اللغة التوبة والرجوع الى الله تعالى  
 ومعنى الاستغفار في اللغة التوبة والرجوع الى الله تعالى



قوله الحكيم افرد اي فتر ما به  
كانت مسائل جميع العلوم او  
عظمى فنيه ان يكون محمدا  
باستخاره عبد المجاز والي  
على سبيل التورية على  
الملك والارباب

و اما لم يبق له اسم الله

انصف بيده الصفة لغيره في الله تعالى  
في التوضيح قوله شيخنا الميرزا القزويني  
المراد بالحق الذي هو الحق  
فانه اعظم من سائر الكتب كلامه والمرجع  
لجميع النعمية ومن سائر الشيوخ والافاضة  
يوم القيامة كما قال الشيخ

[illegible]



تولده معنى الاستغناء العلم انه الاستغناء وله الغيبة التبادلية  
اللفظية بحسب الغيبة وهو ان يرد لفظ الاستغناء في حاشية  
اللفظية بحسب الغيبة وهو ان يرد لفظ الاستغناء في حاشية  
اللفظية بحسب الغيبة وهو ان يرد لفظ الاستغناء في حاشية

لام الحمد الذي كنهه رضا الله تعالى ومعنى الاستغناء فيحتاج الى ارقام فاعتبروا  
يا اولي الابصار واعلم ان في حرف التعريف مذاهب الاول انها موضوعة لتعريف  
الحمد فقط ثم يتعد كما قال السكاكي وغيره والثاني انها لتعريف الجنب والاشارة  
الى الحقيقة فقط ثم يتعد كما صرح به البركوي في الامعان وقال مولانا الهوازي  
انه الحق الحقيقي بالقبول وانا اقول كذلك فانه يناسب معنى التعريف  
وهو التعيين فعلى هذين المذهبين يكون اللام مشتركا معنويا في الاربعة  
والثالث انها لغوية ومعينة للحقيقة فتشترك لفظيا فيها ثم يتعد بالحقيقة  
فمعنى في الكلمة هذا مذهب التفارقي في شرحه للمصاحح وقيل تشترك لفظا  
في الاربعة ورؤبائه يلزم ح ان لا يترجح احد على الآخر وفيه نظر وقيل  
انها حقيقة في الاولين ومجاز في الحمد الذي والاستغناء ولعله انما نشأ  
من احتياج استعمالها الى القرينة الخارجية ولكن هذا لا يقتضي كونها  
مجازا فانه اذا اطلق لفظ العام على الخاص باعتبار عمومها لا يكون مجازا  
الا باعتبار خصوصه ثم اعلم ان هذه المعاني والمذاهب تجري في المضاد  
الى المعرفة \* لله \* علم لذات الذي وجوده مقتضى ذاته انما اختاره  
من بين الاسماء احسن ليدل على استحقاقه بحسب الذات والصفات  
لان سائر ما ينسب اليه كما قال الله تعالى والله الاسماء احسن وليزيد  
الاحمال للحمد بخلاف عكسها ثم اشار الى المجموع عليه بقوله \* حمد الشاكرين  
فانه فيه اشارة الى انه كاسر من الشاكرين لانعام الذي هذا التأليف  
بعض منه وتيسر الى قوله تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم \* والصلوة \*  
وانما ترك السلام رعاية لتناسب الفقيرين اوردا على من قال  
بكرامته \* على سيد الاولين والآخرين \* اى سيد جميع المرسلين  
وسائر احواله وجميع الملك وسائر خلقه استيد معهود بهما الاسم والجبر  
والملك بحسب النسب واحسب ويفهم ما عداها بالاولوية فغنى الجميع وفي

بعضها اصلا واما على ما ذكره  
انها تفرق بين ذكر اللفظ بطريق التمييز  
بحسب اللفظ او الاستدراج بحسب المعنى  
اعلم ان العلامة التفارقي صرح في التلويح  
بانها الزايج هو الحمد الخارجي ثم الاستغناء  
ثم الجنب وقال بانها اشكر على الجنب  
وذكر الاصل لانه لا يزوج النساء معنى على  
في نحو وانه اشكر على الخير وانه لو تولى الخير  
اشتاخ احكم على الخير وانه لو تولى الخير  
يصون فصار لانه تولى حقيقة كلامه وذكر  
البركوي في الامعان انه انه وجه عهد قريظة  
خارجية على ارادة فرد معناه فاللام للحمد  
بالحسن والحقيقة الامانة يخلفه الحمد الذي  
منه الكسوف وبه الحاح والسيد الشريف  
حيث قال في حاشية المطول والحق انه  
مدلول اللفظ مفعول هو الاشارة الى انه  
الذاهب ثم قال وبالحكمة اذا استوفيت  
كلامه وتحقق حصوله استوفيت  
فيواقعة قاله الصمام في حاشية ما ذكرناه  
موضوعة للاشارة الى ما يورده الخط مطلقا فكل  
مسئلة

فلا وذر الشيء فربما قال في حقيقته وقد  
لان واضع هذا الاسم هو الحق تعالى اما اذا  
ادخله في حقيقته وذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا  
على انه لا يتم ذلك الا في حقيقته  
بلنه حقيقته وذلك في حقيقته  
في حقيقته والاشارة الى الواضع مطلقا  
الاضافية والسببية والاشارة الى الواضع مطلقا  
حقيقة تعالى لم يقصود ذلك قلت لا تراعي  
بازا اذا تعلق قوله علم لذاته فانه قلت وضع العلم  
قوله علم لذاته تعلق في حقيقته



[illegible]



صحيحة قال الرضى وقد يحذف ما لكثرة الاستعمال نحو وركبك فلكر وبها بك فظهر والرجز فاصح وهذا فليد وقوله  
 قبل ذلك فليخرجوا وانما يطر ذلك اذا كان ما بعده الفاء امر او نهي وما قبلها منصوب به او مضرب فلا يقال زيد افترضت  
 ولا زيد افترضته وانما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة وانما جاء ذلك في الامر والنهي خاصة مع المنصوب بها فحسب  
 لان الامر لانهم الفاعل ان علمه والنهي لانهم ترك الفعل لانه قد ناسب الزام الفعل وتركه للمفعول وذلك بان يقدر  
 ما قبل المنصوب ويحيى بالفاء في الامر والنهي فانه ما قبلها ملزوم ما بعدها وانما قوله تعالى واذ لم يستدبره فيسوقوا  
 وقوله واذ اعترت نجوم وما يعبدون الا الله فادوا وقوله واذ لم تقعدوا وتاب الله عليكم فاقبلوا فلا جاز انظر في محرمي حكم الشرط  
 لما ذكره سيوطي في تحقيرهم زيد فيه لقيمة غنا المومنة وذلك في اذا ملط ويجوز ان يكون قوله واذ اعترت نجوم وما يعبدون وقوله  
 واذ لم تقعدوا قاي الله عليكم من باب والرجز فاصح وجاد اعمال المستقبل الذي هو سيقولون وقوله فادوا وقوله فاقبلوا  
 في العروق الماضية اي اذ لم يستدبروا واذ اعترت نجوم واذ لم تقعدوا وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزم الماضي محال  
 لزم محتمل هو قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبل وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك قصد الملازمة  
 والوقاية المقدرة والموهومة انما المقدرة محذوفة في نظم الكلام مرادة في الواقع والموهومة فليس بمحذوف في الكلام  
 ولا مرادة في نظم المقام بل زعم المتكلم ان قال ما فانه بالفاء مع انه ما قال في الواقع وذا الناجي  
 قوله وانه قضية انه يحتمل ان يكون المراد ما هو قضية حقيقة او حكما او المراد على تقدير كونه قضية فلا يريد وانه بعض ما بعد  
 اما انشاء امر او نهي فليس نقضية او ذلك الامر والنهي ما دل بالتحريث

صحيحة اعلم ان الاقتراب انما يتقرر ما يقع به الكلام في كلام لا يلائمه وهو مذهب الجواب الجائلية ومن يلزم من ذلك  
 ادركوا الجائلية والاسلام لكنه السواء الاسلامية ايضا يتبعون في ذلك ويجرون على مذاهبهم وان كان الامر الاكثر  
 فيهم التخلص والتخلص الانتقال مما يقع به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة بينهما وهو قليل في كلام المتقدمين والكر  
 انتقالهم من قيل الاقتراب واما المتأخرون فقد لجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر ومن الاول  
 اي الاقتراب ما يقرب من التخلص في ان يشويه شي من الملازمة لقوله بعد حمد الله اما بعد فانه قد فعلت لكذا وكذا فاقتراب  
 من جهة انه قد انقضى حمد الله والثناء على رسوله في كلام آخر من غير رعاية ملازمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يأت  
 بالكلام الاخر في امة غير قصد الى ارتباطا وتلقيا ما قبله بل ان يلفظ اما بعد اي مما يلزم من شي بعد حمد الله فانه قد فعلت  
 لكذا وكذا الى ربط لكذا الكلام بما سبق عليه وقيل قولهم بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير الذي اجمع عليه  
 المحققون من علماء البيهقي ان فصل الخطاب هو اما بعد لانه المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شأن بذكر الله تعالى وتبجيها فاذا  
 اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بيته ووجه ذكر الله بقوله اما وفضل الخطاب علاقة وكيفية بين الخروج من كلام  
 الى كلام آخر واحسن موقعه التخلص مطول  
 فيتم على انه متكرر ذلك التبيين الوازم الوافية  
 قوله تنزيها متعلق للظرف في قوله التبيين بانه لا يرد ذلك التبيين لذلك العطف او متعلق بقوله عطف انما هي بيان للعلة  
 الصحيحة لذلك العطف



ان الحج المبرور على قول من قال ان الحج المبرور  
 لا يدرى ان الحلي او المركب والمعرفة للجزء او البسيط ولهذا يقال عرفت الله دون علم الله  
 صحيفه عموم الخطاب عبارة عن ارادة كل شخص ممن يعالج الشئ طيب لا عن ارادة مفهوم هي شامل لعم العلم يقال  
 لا يدرى ان الحلي او المركب والمعرفة للجزء او البسيط ولهذا يقال عرفت الله دون علم الله



الحقيقة لا معنى لها بل هي من شئ اى هو مشغول بالشيء  
 عند شغلها لا تارة استغنى لها عن الكلام  
 وهو مقتضى تكرارها في موضوعها للتفصيل  
 لهذا السبب والامر يقتضي ان يكون الالزام  
 في قصد الحكم مقام الشك الذي يكون هو  
 الالزام في جميع الكلام نفسه الذي يكون هو  
 الالزام في جميع الكلام نفسه الذي يكون هو  
 الالزام في جميع الكلام نفسه الذي يكون هو



[illegible]







قوله كما نراية آة بذا اسم الظاوة اسم الكامل على محموله و الجواز الذي من اعطاة اسم المحمول على الكامل كما خفض الذي هو متاع البيت و اذ البعير الكامل لم يتم مشهري البعير الكامل حتى ظله انه مشرك بينهما كما يشعر به عبارة الصحاح حيث يفرضه كخفض بالتحريك البعير الذي يحمل حملا البيت و كخفض ايضا متاع البيت اذا انشئ التحمل سيد

صحيحه ولازم الحقيقة والمجاز لغوي وسرعي وعرفي خاص وهو ما يتبعه ما قلناه عن المعنى كالمخوي والصرف والملاحة وغير ذلك او عرف عام لا يتبعه ما قلناه ان الحقيقة فلتا من وضعها انما كان واضع اللفظ في لغويته وان كان السامع قد عرفه والافقيه عامة وبالحكم تنب الى الواضع اما المجاز فلتا الاصطلاح الذي به وقع التماثل كان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح انما كان هو اصطلاح اللفظ في لغويته وانما كان هو اصطلاح الشرع فشرعيه والافقيه عام في الترادف كان معناه واحدا والسماء كثيرة ضد المسترك اعظم الترادف الذي هو لو كان خلف آخر كان المعنى هو كواب واللفظ انما كان على كاليث والاسد المسترك ما وضع المعنى كثير بوضع كثير كاليث لا يسترك به المعاني ومعنى الكثرة ما يقابل الوحدة لا ما يقابل القلة فيدخل فيه المسترك به المعني فقط كالقوة والسقوف فيكون مستركا بالنسبة الى الجميع ومجلا بالنسبة الى كل واحد سمى

قوله الاذن الذي هو كالمعنى حصول الموضوع له في الالزام حصول المعنى الخارج فيه اما على الفور او بعد التأخر في القائله ولو لم يعتقد والمخاطب يوف عام او غيره

اعلم ان المشترك جعفر في اصطلاح واحد الكلام معانيه للدلالة عليه بنفسه والوئمة اما جميع انهما موقوفة المراد بها الحقيقة المشهورة وبعض قال ان عدم دلالة على احد معانيه بلا قرينة لعارضا الاشتراك فانما الاشتراك اخرا بقرينة الوضع فيذكر بالقرينة بيان على ان الدلالة موقوفة على الارادة اي التفات النفس على المعنى من حيث انه مراد التكلم \* اطول وقال بعض المحققين ان دلالة المجاز مطابقة بناء على عموم المجاز في الوضع وقيل تقسيمية او الراجحة تأمل تطبيقها في المروج

مشتركة والماضي في فلم يعتبر ولا في الاقادة والاستفادة لعدم الاطرار لم يقسمها كما وانما انما تقسيم كل الى الثلاثة فافهم

الحق



بأنه لو كانت سواء اجرت على موصوفة اولاً  
فكانت بغير لفظ الحقيقة غير ان على موصوفة  
الاسم بغير لفظ الحقيقة غير ان على موصوفة  
بأنه لو كانت سواء اجرت على موصوفة اولاً  
فكانت بغير لفظ الحقيقة غير ان على موصوفة  
الاسم بغير لفظ الحقيقة غير ان على موصوفة

الروح والى المركبة نحو قيل الاسم بمعنى الملك الحيوان المفترس وما يتركب من الحقيقة  
والجواز فيجاز وكذا اللفظ في الجواز فلما لم يتفرع المصنف من اللفظ الى المفرد والمركب  
كما تعرضوا فلما يرد عليه ما يرد عليهم وانما تركب تصديهما باللفظين احدهما ازا عن  
العقدين لكونهما غير متباينين وما قيل لئلا يتوهم انهما متقابلان للسرعي و  
العرفي فهو كالهرب من ورطة الى ورطة استدل بها فتأمل والعقلية  
سبجي تفصيلها وما يجب ان يعلم بهما ان للوضع معنيين احدهما جعل  
الشيء بازاء المعنى ليدل عليه بنفسه وهو الاخص المستعار والآخر  
بين المحقايق والمجازات المعبر في اصطلاحاتهم من نحو الترادف والاشتراك  
ومن الدلالة تلك الوضعية ان دل اللفظ على تمام ما وضع والعقلية ان  
دل على جزئه او على خارجة اللازم الذي وعى المتقين الاول مطابقة  
والثاني تضمن والثالث التزام واعلم ان الدلالة اقل لفظية او غير لفظية  
والاول اما وضعية او عقلية وطبيعية وكذا الثاني والمقسم عند الفزيين اللفظية  
الوضعية وما بينهما جعل الشيء بازاء المعنى ليدل عليه ولو لمعونة قرينة وهو المعنى  
الاعم السائل للحقيقة والمجاز و يتقسم كل من المعين الى الوضع الشخصي وهو وضع  
اللفظ الملحوظ بخصوصه لمعنى كل واحد من والى الوضع النوعي وهو وضع اللفظ  
الملحوظ بنوعه بثبوت قاعدة دالة على تعيين اللفظ المعنى للدلالة بنفسه  
لقولنا كل صيغة فاعل فهو لمن قام به مصدره وكل ما يدل بالهيئة من هذا  
القبيل او بثبوت قاعدة دالة على اسم اللفظ الموضوع المعنى فهو متعين لمطلقه  
عند القرينة والمجازات كلها من هذا القبيل وما حققه الشريف في المجاز لا وضع  
فيه لا شخصيا ولا نوعيا فبنى على المعنى الاول للوضع وعلى الوضع الشخصي وما  
قاله القضاة في استوفيه وضعاً نوعياً فعلى المعنى الثاني له وعلى النوعي فعلى عدم المناقاة  
بين اثباته في التلويح للمجاز وضعاً وانما جاز في شرح المفتاح واعلم ان يزين  
القسامين باعتبار الموضوع وان الاقسام الآتية باعتبار الموضوع له وقد يجمع من

الاسم الوضع الاضاح بغير المعنى ليدل عليه بنفسه  
المتفرع من اللفظ كانه التعيين لا بد له  
الى العقل الاربع كانه التعيين لا بد له  
فدول عليه الالتزام والشيء باللفظ  
الاولى الدالة للوضع وارتباط الشيء بالمعنى  
الاولى الصورة والاولى كونه  
بغيره في اللفظ الثاني كونه  
بما زال الشيء لانه المعنى المتغير معنى في المعنى  
وتغيره جعل على ازاء المعنى ليدل عليه بنفسه  
اعلم ان الدلالة عند المعنى لفظية او غير لفظية  
الاولى الدالة للوضع وارتباط الشيء بالمعنى

المعنى بالقرينة بل الدال المجموع والمعانيات  
التي لم ينفصل عنهم بعد كالتصورات مستحبات  
والانفصال عن لوازمها قد لا ينفصل عنها مستحبات  
الاولى هي كونه دالة عليها وعند مجموع  
العلم بشي آخر والشيء بحيث يترجم من العلم  
العلم بالقرينة الدالة في وقت لا من العلم  
المفسرة بل من العلم عند عدم الدلالة بخلاف  
العلم بشي آخر فتوفيق الشيء بحيث يترجم من العلم  
بوجوده الى يستلزم العلم به العلم  
والعلم بالقرينة الدالة في وقت لا من العلم  
المفسرة بل من العلم عند عدم الدلالة بخلاف  
العلم بشي آخر فتوفيق الشيء بحيث يترجم من العلم  
بوجوده الى يستلزم العلم به العلم

بأنه لو كانت سواء اجرت على موصوفة اولاً  
فكانت بغير لفظ الحقيقة غير ان على موصوفة  
الاسم بغير لفظ الحقيقة غير ان على موصوفة  
بأنه لو كانت سواء اجرت على موصوفة اولاً  
فكانت بغير لفظ الحقيقة غير ان على موصوفة  
الاسم بغير لفظ الحقيقة غير ان على موصوفة



المعجزة لهم لا يصحح استعماله في غيره اذ وجد علاقة بين الموضوع المعنى  
فقط نسبه وضعها فلما ساهج في الاصطلاح ولو  
فقد في اللغة آية شريفة قال قوله وله الاول  
الا يصحح في العمام في الاطول قال قوله وله الاول  
المعجزة في المعجزة اذ وجد علاقة بين الموضوع المعنى  
الا يصحح استعماله في غيره اذ وجد علاقة بين الموضوع المعنى  
فقط نسبه وضعها فلما ساهج في الاصطلاح ولو

بما فلا يناسب تخصيص العمام بها الى الشخصي وبالوضع العام للموضوع  
انما هو الى النوعي ولا يرد ما قاله لان الاحتياج الى النوعي مقيد الى زيد فليس من ايض  
ينقسم الى الوضع الخاص للموضوع له انما هو بان يتصل المعنى بخصوصه ثم يوضع اللفظ بازالته  
كوضع الاعلام الشخصية وفي النوعي كالعلام اجناس الصنع من فعل يفعل وغيرهما  
والى الوضع العام للموضوع له العام بان يتصل كلي ثم يوضع له كذلك كوضع اسما  
الاجناس كالانسان المحبوس الناطق وعامة النكرات وفي النوعي كوضع عامة  
المشتقات والى الوضع العام للموضوع له انما هو بان يتصل امر عام مشترك  
بين الشخصات ثم يوضع اللفظ لكل من هذه الشخصات بخصوصه كوضع الضمات  
والموصولات واسماء الاشارة واسماء الافعال واخروف وبعض الظروف كاي  
وحيث وغيرهما مما يتضمن معنى واخروف وفي النوعي كالافعال والمجازات وهذا  
عند المحققين كالعضد والسيد واما عند القصار في موضوعات المفهومات الكلية  
بسط استعمالها في الجزئيات المتركبة معانيها الحقيقية والى الوضع انما هو  
الموضوع له العام وهذا القسم لا يوجد في الخارج ولما كان مباحث المجاز كثيرة و  
واقعة من مبداء الحقيقة ضد الكماله وقيل معناه كبر معني الثانية قدم عليها  
فقال والمجاز في اللفظة مصدر بمعنى فاعل او مفعول من جاز المجاز اذ ابقاه  
ثم نقل الى اللفظ المجاز عن مكانه الاصل او الى المجوز به ومنهم من استبعد هذا فجعله  
اسم مكان من جاز المكان اذ اسلكه ولكن الاول والى لا لورود النقص على  
التي في الحقيقة اذ لا يلزم الاطراد والانعكاس في التسمية بل تناسب المقابلة  
وقال في الاطول وسعى المجاز بالمصدر المسمى بمبالغة في جوارحه عن مكانه الاصل  
حتى كانه عين المجاز بخلاف الكناية وفي العرف \* لفظ \* ولقد احس  
بتبديل الكلمة في تعريف القوم الى اللفظ لان فيها القيل والقال  
\* مستعمل في غيره \* الى المعنى الحقيقي \* وضع له من حيث انه غيره \* اي غيره  
وضع له وما يدخل من القيود فيقيم من تفصيلنا في تعريف الحقيقة

بما فلا يناسب تخصيص العمام بها الى الشخصي وبالوضع العام للموضوع  
انما هو الى النوعي ولا يرد ما قاله لان الاحتياج الى النوعي مقيد الى زيد فليس من ايض  
ينقسم الى الوضع الخاص للموضوع له انما هو بان يتصل المعنى بخصوصه ثم يوضع اللفظ بازالته  
كوضع الاعلام الشخصية وفي النوعي كالعلام اجناس الصنع من فعل يفعل وغيرهما  
والى الوضع العام للموضوع له العام بان يتصل كلي ثم يوضع له كذلك كوضع اسما  
الاجناس كالانسان المحبوس الناطق وعامة النكرات وفي النوعي كوضع عامة  
المشتقات والى الوضع العام للموضوع له انما هو بان يتصل امر عام مشترك  
بين الشخصات ثم يوضع اللفظ لكل من هذه الشخصات بخصوصه كوضع الضمات  
والموصولات واسماء الاشارة واسماء الافعال واخروف وبعض الظروف كاي  
وحيث وغيرهما مما يتضمن معنى واخروف وفي النوعي كالافعال والمجازات وهذا  
عند المحققين كالعضد والسيد واما عند القصار في موضوعات المفهومات الكلية  
بسط استعمالها في الجزئيات المتركبة معانيها الحقيقية والى الوضع انما هو  
الموضوع له العام وهذا القسم لا يوجد في الخارج ولما كان مباحث المجاز كثيرة و  
واقعة من مبداء الحقيقة ضد الكماله وقيل معناه كبر معني الثانية قدم عليها  
فقال والمجاز في اللفظة مصدر بمعنى فاعل او مفعول من جاز المجاز اذ ابقاه  
ثم نقل الى اللفظ المجاز عن مكانه الاصل او الى المجوز به ومنهم من استبعد هذا فجعله  
اسم مكان من جاز المكان اذ اسلكه ولكن الاول والى لا لورود النقص على  
التي في الحقيقة اذ لا يلزم الاطراد والانعكاس في التسمية بل تناسب المقابلة  
وقال في الاطول وسعى المجاز بالمصدر المسمى بمبالغة في جوارحه عن مكانه الاصل  
حتى كانه عين المجاز بخلاف الكناية وفي العرف \* لفظ \* ولقد احس  
بتبديل الكلمة في تعريف القوم الى اللفظ لان فيها القيل والقال  
\* مستعمل في غيره \* الى المعنى الحقيقي \* وضع له من حيث انه غيره \* اي غيره  
وضع له وما يدخل من القيود فيقيم من تفصيلنا في تعريف الحقيقة

المعجزة لهم لا يصحح استعماله في غيره اذ وجد علاقة بين الموضوع المعنى  
فقط نسبه وضعها فلما ساهج في الاصطلاح ولو  
فقد في اللغة آية شريفة قال قوله وله الاول  
الا يصحح في العمام في الاطول قال قوله وله الاول  
المعجزة في المعجزة اذ وجد علاقة بين الموضوع المعنى  
الا يصحح استعماله في غيره اذ وجد علاقة بين الموضوع المعنى  
فقط نسبه وضعها فلما ساهج في الاصطلاح ولو



صحيحة العلم انه وضع الاوزان للصيغة والهيئة وضع خاص نوعي اعلام جنسية لها مثلاً قال الواضع لهما ركب من فرع ل  
من المركبات الوزنية وضعت للدلالة على الصيغة والهيئة المعينة بيقينها ذاتي المتميزة بنوعها وحقيقتها عما عداهما من المادّة  
والكمية وغيرهما من الاعراض والجواهر فتم ذكر مركب من المركبات الوزنية على اتق صورته كانه وباتى يسهل ركب دل على معنى  
صيغة معينة دلالة على الجنس على سواه ثم وضعت الصيغة نوعي نوعي عام لموضوع له عام او خاص وهو النسبة  
الجزئية المعينة للمحظوظ بوجه لكل مثلاً قال الواضع لهما مادة تكون هيئةها ماضوية وضعتها للدلالة على نسبة  
الحرك الى فاعل معيّن =



صحيفة ٩ لازم قبل المحبة الميثب للتعليل والمنفى للتقيد كما سبقت فلا منافاة ولا غير ما وضع له بالوضع الاول عام للعلاقة  
فيحقق المنفى في ضمن الميثب فيكون ما لهما واحداً =  
\* قوله العلاقة بفتح الياء ما يصلح به القلوع الغير المحسوس لتعلق المحبة وبالسرا ما يحصل به التعلق المحسوس كعلاقة السوط سيرا على المطور  
\* هذه السؤالي ينقض العبارة بانها سدر كبري ال حسنها ويجوز كونه نقضاً للتعريف باعتبار اشتغالها عليهما =  
\* اعلم انه لا بد للبحار من الامر الداعي اليه وهو ما لفظي او معنوي فاللفظي لا يختص بلفظ المجاز بالعذوبة وصلاحيته للشعرة  
السيح او لشي من اصناف البديع كالتجسيات ونحوها والمعنوي لا يقتلح التحقير والترغيب وزيادة البيان ونحوها  
وقد يكون الداعي تطف الكلام لاستقارة مجرم المسك موجه للزهاب لفهم فيه جرم يوقعه او مطابقة تمام المراد <sup>طوره</sup>  
\* لعل وجه الزاد بها المقالية بقي الحالية وان علم بقي المقالية ولا يجوز الزاد امع لان القولية غير القولية شيئاً واحداً











١١  
 من غير ان يصحح بل لا خلاف  
 عليه في ان لا يقال في قوله  
 من غير ان يصحح بل لا خلاف  
 عليه في ان لا يقال في قوله  
 من غير ان يصحح بل لا خلاف  
 عليه في ان لا يقال في قوله

الجوان المعترض للزوم الصارفة في المجاز فلو انشقي هذا انشقي المجاز لا انشقي  
 المزوم بانسقاء اللازم اذ لو اريد به لزوم جميع المعاندين ولما توهم الاشكال لعدم  
 جواز المعينين في بعض الكنايات وقعه بقوله \* لكن قد يمنع \* اي ارادة  
 ما وضع له \* فيما ايضا \* اي كما يمنع في المجاز \* بحسب خصوص المادة \*  
 اي بحسب العارض لا الذات فان ما بالذات لا يتخلف \* ذكر صاحب الكشاف \*  
 نقل ذكر المثال عن الغير ولم يقل كقوله تعالى الكون وجوه آخر في تفسير  
 قوله تعالى الكون كقوله تعالى الكون وجوه آخر في تفسير

محققه قال العصام في رسالة الفارسية المجاز بدو القوية المهيئة مدود في نظر البلفا ان يقصد المتكلم البليغ بتركها ان  
 يذهب ذنبه السامع كل مذهب محله فقطع النظر عن القوية المهيئة جائز انتهى كلامه وترك القوية ثلاثة لانها وجوبها فانهم  
 قالوا استعمال المشترك بدو القوية لا يجوز مع انهم جوزه اذا كان كل من المعان قايلا لا لا يراود قالوا لا لا للمخالف قريته ثم قالوا  
 وقد يجوز ليدب السامع كل مذهب محله وقالوا في حذف الفاعل واسناد الفعل الى المفعول هذا الحذف لا يقتضي ان القوية  
 الدالة على تعيينه المحذوف الى غير ذلك حاشية كفى على حاشيته على شرح الواكد  
 والمراد بالزوم ههنا الزوم الذي هو الوجه اعني ما يلزم من حصول المسمى في الذميه حصوله فيه سواء كان بلا واسطة اصلا  
 او بواسطة واحدة او بواسطة متعددة وسواء كان الزوم بينهما عقليا واعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا حيا سواء كان داخل  
 او لا وانما لما ذكرنا في عن جزر المعنى الموضوع له او عن جزر نحو الانسان عن الحيوان او عن الحكم وكذا او خارجا او لا وانما  
 لقولهم طويل بناده وكنايه عن طول القامة وقولهم كثر الرما وكنايه عن الضياف فانه يتقرر من كثرة الرما الى كثرة احوال الحطب تحت  
 القدر ومنها الى كثرة الطبايح ومنها الى كثرة الاكله ومنها الى كثرة الضياف ومنها الى المقصود وهو الضياف مطول

من غير ان يصحح بل لا خلاف  
 عليه في ان لا يقال في قوله  
 من غير ان يصحح بل لا خلاف  
 عليه في ان لا يقال في قوله  
 من غير ان يصحح بل لا خلاف  
 عليه في ان لا يقال في قوله



بالذات بالانفرد  
الحقيقة القائمة  
المعروف الى الابد  
الاول الى الابد  
الى الملامح  
او من طرف واحد  
جاذبة الى شئ لا متناهية  
و هو اى الانتقال  
ربما الفيت والمواد  
الاتصال مع الملامح  
من القاضى العوض  
١٠

صحيحاً اعلم ان فهم المعنى الحقيقي وتصوره في الذهن لازم في كل فرع المجاز والكناية ليحصل الاستقلال منه الى المعنى المراد والوقوف  
بها باعتبار ان يجوز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية من حيث انه لا لازم ان ينصب قرينة مانعة عن ارادته ولا يجوز في المجاز  
الاولا به فيه من قرينة مانعة عن ارادته والى قيد بالحيدية لانه قد يمنع ارادته لاجل خصوصية المحل كما في قوله تعالى بل يريده  
مبسوطاً من سياتي الكون

قوله كون احد هاتين باء الآخر كما كون المعنى الحقيقي وسيله للمعنى اللغوي المقصود في الكناية وهو مناط التقى والالتباس والصد  
والذب سواء لانه الكناية عبادة عن لفظ مستعمل في الموضوع له لانه لا يكون مقصودا بل ينقل منه الى غير الموضوع له كما  
ذهب اليه البعض الآخر \* قوله تابع للآخر واعلم انهم اختلفوا بانه الكناية في ايها شعر فقال بعضهم انها مستعملة  
في الازم نحو ارادة المعنى وقال بعضهم مستعملة في المعنى مرادها الازم

اللام بط وكنهم لم يصفوا لانفعها بها من قولهم بطلاقة فافهم \* والكناية \* في  
اللغة مصدر كغيت او كنوت بكذا عن كذا اي تكلت به وارادت غيره وفي الوف  
نظمت على المعنيين على المعنى المصدرى الذى هو فعل التكميم وعلى نفس اللفظ وهو  
المعرف بهذا واللفظ مكني به والمعنى مكني عنه \* لفظ مستقل فى معنى \* لازم  
ما وضع له \* واحلا اوجار جارا ولا وانما وبهذا الكثر اذ يجوز الكناية منه المجاز كما  
قال الشيخ زاده في قوله تعالى : والصبح اذا نفث بعد الاستغارة خرج به الحقيقة  
العلماء لا سيما في الاصل : والصبح اذا نفث بعد الاستغارة

[illegible]

والله اعلم  
وقيل الثانية الغلوية هي على  
تسمية الصواب بالثانية  
بأنه ليس بواجب آخر  
بأنه لا يجوز له أن  
كالهبة ولو بالغير  
فقد اختلفوا فيكون  
الاعتماد  
فيكون  
قال القائل  
عنه



والاصطلاح ان يعبر عنها بما لا يلائم على وجه صحيح كما لا يلائم على وجه صحيح  
فان كان المقول لا يلائم على وجه صحيح كما لا يلائم على وجه صحيح  
فان كان المقول لا يلائم على وجه صحيح كما لا يلائم على وجه صحيح

والاصطلاح ان يعبر عنها بما لا يلائم على وجه صحيح كما لا يلائم على وجه صحيح  
فان كان المقول لا يلائم على وجه صحيح كما لا يلائم على وجه صحيح  
فان كان المقول لا يلائم على وجه صحيح كما لا يلائم على وجه صحيح

عن كونه مضافا بخلاف ما اذا قلنا في الحكمي ولا يحتاج الى قرينة مقالية وهذا القيد  
خروج جميع المجازات ويعلم بان في تأمل باعث التفسير وصحة بقوله \* يعني انه  
الكناية منه حيث ان الكناية لا ياني في الموضوع له \* يعني يجوز الجمع بين المعنى الحقيقي  
والكنوي في لفظ واحد كطول الجراد والمرايا يجمع كون احدهما تابعا للآخر وانما  
يورد الجمع بين المعنى واللازمه اذا قصد الاستقلال ولا يبعد ان يراد بتفسيره جواز  
استعمالها في صورتها فما وضع له لا اعتبارا \* كما ان المجاز ينافيه \* يعني  
لا يجوز الجمع بين الحقيقة في مادة واحدة باعتبار واحد ولو جاز باعتبارين  
واما الجمع بينهما بعموم المجاز فيجوز مثلا لا يراد بالاسد في رأيت اسدا في الحكم  
البحر ان المقترن للزوم العارضة في المجاز فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانقضاء  
اللزوم بانتفاء اللازم اذ لو اريد به لزوم جمع المعاندين ولما توهم الاشكال لعدم  
جواز المعنيين في بعض الكنايات ونفسه بقوله \* لكن قد يمنع \* اي ارادة  
ما وضع له \* فيها ايضا \* اي كما يمنع في المجاز \* بحسب خصوص المادة \*  
اي بحسب العارضة لا الذات فان ما بالذات لا يتخلف \* ذكر صاحب الكشاف  
نقل ذكر المثال عن الغير ولم يقل كقوله تعالى لكون وجوه آخر في تفسير  
هذه الآية \* في قوله تعالى ليس كمثله شيء انه \* اي هذا القول \* كناية  
عن مثل النفي \* وفي قوله تعالى الرحمن على العرش استوى \* ان استوى  
كناية عن الملك وكقوله تعالى فان الخلق اذا نفي عنه يملك وعنه يكون  
على اخص اوصافه فقد نفي عنه قدر وقيل في وضع هذا الاشكال جوازها في الجملة  
اي في بعض المواد وانما عدل المصنعة لردوديه بانه في غاية البعد على انه يدخل هذه  
الكناية في تعريف المجاز وقال في الاطول ٢ ان الحقيقة اذا امتنع ارادة المعنى الحقيقي  
فجوز مجاز وانما جعل الكشاف الامثلة المذكورة من باب الكناية لا كنايات وقد صرح  
بانها مجازات متفرعة على الكناية \* وفيه ما فيه ولما فرغ من تعريف كل من  
الكنية شرع في بيان بعض القيود فقال \* وقيد الجينية في تعريف الحقيقة والمجاز

من الكنايات فانما المعنى على وجه صحيح  
بمعنى ان الكناية لا ياني في الموضوع له \* يعني يجوز الجمع بين المعنى الحقيقي  
والكنوي في لفظ واحد كطول الجراد والمرايا يجمع كون احدهما تابعا للآخر وانما  
يورد الجمع بين المعنى واللازمه اذا قصد الاستقلال ولا يبعد ان يراد بتفسيره جواز  
استعمالها في صورتها فما وضع له لا اعتبارا \* كما ان المجاز ينافيه \* يعني  
لا يجوز الجمع بين الحقيقة في مادة واحدة باعتبار واحد ولو جاز باعتبارين  
واما الجمع بينهما بعموم المجاز فيجوز مثلا لا يراد بالاسد في رأيت اسدا في الحكم  
البحر ان المقترن للزوم العارضة في المجاز فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانقضاء  
اللزوم بانتفاء اللازم اذ لو اريد به لزوم جمع المعاندين ولما توهم الاشكال لعدم  
جواز المعنيين في بعض الكنايات ونفسه بقوله \* لكن قد يمنع \* اي ارادة  
ما وضع له \* فيها ايضا \* اي كما يمنع في المجاز \* بحسب خصوص المادة \*  
اي بحسب العارضة لا الذات فان ما بالذات لا يتخلف \* ذكر صاحب الكشاف  
نقل ذكر المثال عن الغير ولم يقل كقوله تعالى لكون وجوه آخر في تفسير  
هذه الآية \* في قوله تعالى ليس كمثله شيء انه \* اي هذا القول \* كناية  
عن مثل النفي \* وفي قوله تعالى الرحمن على العرش استوى \* ان استوى  
كناية عن الملك وكقوله تعالى فان الخلق اذا نفي عنه يملك وعنه يكون  
على اخص اوصافه فقد نفي عنه قدر وقيل في وضع هذا الاشكال جوازها في الجملة  
اي في بعض المواد وانما عدل المصنعة لردوديه بانه في غاية البعد على انه يدخل هذه  
الكناية في تعريف المجاز وقال في الاطول ٢ ان الحقيقة اذا امتنع ارادة المعنى الحقيقي  
فجوز مجاز وانما جعل الكشاف الامثلة المذكورة من باب الكناية لا كنايات وقد صرح  
بانها مجازات متفرعة على الكناية \* وفيه ما فيه ولما فرغ من تعريف كل من  
الكنية شرع في بيان بعض القيود فقال \* وقيد الجينية في تعريف الحقيقة والمجاز

فان كان المقول لا يلائم على وجه صحيح كما لا يلائم على وجه صحيح  
فان كان المقول لا يلائم على وجه صحيح كما لا يلائم على وجه صحيح  
فان كان المقول لا يلائم على وجه صحيح كما لا يلائم على وجه صحيح







ارادات تاجية \* بعضا  
 من الاربعة  
 من الاربعة  
 من الاربعة  
 من الاربعة

ضمير النفس لم يسم صراحة بل علمنا ان المراد من تقطيعها او الى انفس قد يكون  
 من المستعمل فيه الى المستعمل فيه الاخر كالمجازات يربط بين او بمراتب كذا  
 الانسان والارادة الحكما او الى انفس قد يكون من المستعمل فيه الى الموضوع له فاعلم  
 في الجملة يعني اسم المراد بالمراد بين المفهومين في اصطلاح المنقولين المناسبة للصحة  
 للانتقال ولا فاعقدا والمجاز طم بعد فظ عام او غيره من الشرع والاصطلاحات

اعلم ان معنى المجاز على الانتقال من  
 الى اللازم ومن المشهور المتوار  
 هنا تاجية في الجملة  
 اصل دور

صحيح ١٢ ان قلت السبب في التسمية بالمراد علاقة تقيدها علاقة وهي الانتفاع والايصال الى الموت والموت وجود العلاقة لا ينفك  
 بل لا بد من اعتبارها وملاحظتها وقت الاستعمال كما عرفت  
 ما حصل اليك انهم ارادوا ان يسموا ارادة المعنى الحقيقي من التسمية صحة ارادته في ممنوعة كيف ان ارادة المعنى الثاني بقربينة  
 معينة تمنعها وان ارادوا صحة ارادته التوسل الى الانتقال فهي مسلمة لك غير مقيدة لاشية كاليهم الثانية والمجاز اتقول بكمه الجواب  
 عند اختيار التسمية الاول من التوكيد والبيان لمقدمة المنوعة بالتحديد بان يقال المراد صحة ارادة المعنى الحقيقي لذاته بدل  
 المعنى الثاني ولا شك في استقامته في الثانية فان قول ريم جبانة الكلام يصح ان يراد به ان جبانة الكلام حقيقة  
 بدو من ان يراد ان معناه حيث لم يصب قرينة سابقة لذلك ولا يعرف بكمه ابطال التسمية بان يقال ارادة الغير  
 الموضوع له ليست قرينة ما نعت في الثانية لعدم ثبوت المراد او المعنى الغير الموضوع له وايضا المراد بالقرينة المانعة وانما ارادة  
 غير الموضوع له فانها مشتركة في الثانية والمجاز كفوت الظاهر الجواب بان سبب غير المذكور هنا على التوجيه الاول في قول  
 المعنى ان الثانية آية والجواب الاول هنا على التوجيه الثاني فارجع

في كل من سئل عن التسمية بالمراد



صحيحة اعلم ان الزود عند المقبولين سواء كانا رجبيا او ذهيبيا ايايتهما بالمعنى الاعلى او غيريته والاول لا يخرج من الزود به  
الى ويل كل زود الزوجة للزوج بعد زواجه واما الثاني فيحتاج الى دليل كل زود من زوايا الثلث للثلاث  
الثلث وكل زود التسبيح لادب البنية الاقارب للمشاكل البنية والثلث وقد يطلق الزود على الزود اليه بالمعنى  
الاخص وهو يكون العلم بالزود هو جيب العلم بالزود والما في الزود من الزود بينها كل زود المعرفات لتوحيدها والتسبيح لادب  
البنية الاقارب والطرفية للاعراف النسبية والمكاتب للاعداد برنام

يقول لا استخاضها بأمر من الجمهور وهو المختار وقا بعضهم علما أو الأصول والبيان فقد ذهبوا إلى أنه الجواز مني على علمه  
بخصوصه متبعة عند علماء الرب قد تغر عنهم أنهم اعتبروها بخصوصها استعملوا الجواز بناء عليها مثل العلاقة بينه وبين  
البنات من جهة السببية والسببية فأنتم قد اعتبروها استعملوا الفيت في البنات والبنات في الفيت فلك أن تقول  
الحلف الفيت وتريد البنات بناء على تلك العلاقة المقترنة ولا يجوز ذلك أن تغيب عليها كل سببية وسببية فنقول  
الحلف الجواز ثم تريد أن تخرج بعلاقة السببية والسببية أو لم تغر عنهم اعتبار هذه السببية كما نظر اعتبار  
سببية الفيت =

حقيقة \* لقولنا \* سهواً أو عمدًا فان بين السهو والغلط عموم مطلقاً \* فلهذا العرف  
مشير الى الكتاب \* فانه لا علاقة بينهما اولم تعقد ففي عبارة المص مسامحة فانه قلت  
ان تخصيص اخر اجمد بالعلاقة غير صحيح لانه لا قرينة فيه ايضاً الى الاشارة الى الكتاب وان  
ولت على انه لم يرد به معناه الحقيقي لكن القرينة مانصبه المتكلم له لانه على قصده وهذا  
لا يتصور من الساهي قلنا ان اخرج لا يخرج وما قيل انه يعني عن القرنه فهو وما نه اغنا

حقيقة. نقولون \* سمو او عمدا فان بين السهو والغلط عموم مطلقا \* هذه الفهم  
مشير الى الكتاب \* فانه لا علاقة بينهما او لم تقصد في عبارة المص مسامحة فقلت  
ان تخصيص اخر اجماع بالحقا غير صحيح لانه لا قرينة فيه ايضرا الى الاشارة الى الكتاب ان  
دلت على انه لم يرد به معناه الحقيقي لكن القرينة ما نصبه المتكلم للدلالة على قصده وهذا  
لا يتصور من السامعي قلنا اخرج لا يخرج وما قيل انه يعني عنه القرينة فهو دوما غائبا

وحيثما يقع العلم لانه اذا اراد الحكيم ان يعلم ان يكون  
مستقرا \* لا آه اعلم ان  
6



والاخرى والاشياء التي لا تقع في تقديرها ما يقع في تقديرها  
الاشياء التي لا تقع في تقديرها ما يقع في تقديرها  
الاشياء التي لا تقع في تقديرها ما يقع في تقديرها  
الاشياء التي لا تقع في تقديرها ما يقع في تقديرها

ولما كان العلاقة عند البليانيين على قسمين احدهما معتبر في تعريف المجاز والاخر في  
تقسيم قسمها اولها فقال \* والعلاقة \* مطلقا على قسمين لانها \* تعتبر ككسبة  
يقال انها للزوم اي لزوم المعنى المستعمل فيه \* اي المعنى المجازي ويكون ان يقال  
عدم التصريح بمرتبنا ول المعنى الكسوي \* للموضوع له \* ولما تبادر من اللزوم امتناع لا  
الافتكاك بنا بالمعنى الاخص او بالمعنى العام عند المعقوليين والمستباعد عنه  
غير شامل الى جميع العلاقات الآتية بل يختص بالاثنتين منها فعلى التقديرين  
يخرج الكثر المجازات والكليات وقصه وعمم المراد بقوله \* والمراد بالزوم  
ههنا \* اي في معنى العلاقة \* اتصال بينهما \* اي بين المعنى المستعمل فيه  
والموضوع له \* ينقل به \* صفة بعد صفة للاتصال \* من احدهما الى الاخر \*  
ولم يقل من الموضوع له الى المستعمل فيه كما هو الظاهر ما للاختصار واللاشارة  
الى ان الانتقال قد يكون من اللزوم الى اللازم وقد يعكس فحينئذ مرجع  
ضمير التثنية لم يسمو صراحة بل حكما فان اللزوم يقتضيها او الى انه قد يكون  
من المستعمل فيه الى المستعمل فيه الاخر كالمجازات يربطتين او بمراتب كذكر  
الانسان والزيادة اكمال او الى انه قد يكون من المستعمل فيه الى الموضوع له فمثل  
في الجملة يعني انه المراد بالزوم بين المفهومين في اصطلاح المنقوليين المناسبة الصحيحة  
للافتعال ولا في اعتقاد الخاطي بعرف عام او غيره من التسرع والاصطلاحات  
والشامل في القوية حتى قيل ولو اذ عاء فيكون اعم من البين وغيره فلا بد  
ان لازم الشيء غير لازم له \* ٩ \* وذا \* اي ذلك الاتصال \* يوجد في كل امرين  
بينهما علاقة \* سواء كانت \* متباينة او غير \* من جميع العلاقات  
الآتية \* و \* اما \* تعتبر \* اي العلاقة \* جزئية \* فلا تشمل الى جميعها بل يلزم  
فيها ان يذكر القيد مع المقيد او القيد فقط بخلاف الكلية واعلم ان انواع العلاقة  
سماوية من اهل اللسان اذا ما من السيلين الا و بينهما علاقة بوجه عام مع عدم صحة  
التجوز بين كل سيلين لا استصحابا ففني قوله جزئية سلب الكلي بمعنى التجزئة

والاشياء التي لا تقع في تقديرها ما يقع في تقديرها  
الاشياء التي لا تقع في تقديرها ما يقع في تقديرها  
الاشياء التي لا تقع في تقديرها ما يقع في تقديرها  
الاشياء التي لا تقع في تقديرها ما يقع في تقديرها

والاشياء التي لا تقع في تقديرها ما يقع في تقديرها  
الاشياء التي لا تقع في تقديرها ما يقع في تقديرها  
الاشياء التي لا تقع في تقديرها ما يقع في تقديرها  
الاشياء التي لا تقع في تقديرها ما يقع في تقديرها

والاشياء التي لا تقع في تقديرها ما يقع في تقديرها  
الاشياء التي لا تقع في تقديرها ما يقع في تقديرها  
الاشياء التي لا تقع في تقديرها ما يقع في تقديرها  
الاشياء التي لا تقع في تقديرها ما يقع في تقديرها



قوله فالتخلف لانه  
الانسان في هذه  
الطول بل مع فروق  
اعينها وطوله وتدل فيها  
قوله فالتخلف لانه  
الانسان في هذه  
الطول بل مع فروق  
اعينها وطوله وتدل فيها  
قوله فالتخلف لانه  
الانسان في هذه  
الطول بل مع فروق  
اعينها وطوله وتدل فيها

الاضافي لا الحقيقي ويؤيده تعداد الانواع الجزئية ولكن ان يكون حقيقيا باعتبار  
ذوات العلاقات دون تحققها في المواد واعتراض بان له لو كان السر سماع  
لوعها لا عينها مجاز اطلاق السبكة للصيد بالمجورة والاب للابن بالسببية  
بالعلم ونحلة لطويل غير انسان بالمسابقة واللازم باطل اجماعا واجيب  
بانها لم تعتبر على ثمة لصحة الاطلاق بل مقتضية لها فالتخلف لما يخ غير قاذح  
واذا اعتبر العلاقة جزئية \* فيقال انها متباعدة اي متباعدة المستند فيه له \*  
اي الموضوع له سواء في الشكل او في الصفة كسابقة الرجل السجاع بالحيوان المفترس  
في السجاعة فلا بد بقولهم ان علاقة الاستعارة اثنان وادالك انت العلاقة  
متباعدة \* مجازها استعارة \* سيجي معناها وعلى اي سئ تظنوه واعلم  
ان الاصوليين واهل اللغة يطلقونها على كل مجاز فقدم مراد فان واما المعاني  
فيقولونها في الاصطلاح لانها متباعدة وكل يخص بها \* او \* يقال  
انها \* غير متباعدة \* انحصر المجاز في المرسل والاستعارة اذ لم يوجد  
مجاز علاقة المتباعدة وغيره ما فصح قوله او غير متباعدة لا يقال لان لم يعدم  
وجود القسم فانهم قد حققوا انه يتحقق في مادة علاقتهما كما مشغرا لانا نقول  
اذا اراد احدهما لاراد الاخرى كما سيجي من المصنف \* مجازها \* اي مجاز  
العلاقة التي هي غير المتباعدة \* مجاز مرسل \* من ارسل الخيل في الميدان  
او من يده سمي به القسم لعدم تقيده بعلاقة واحدة هي المتباعدة وقيل انه  
مرسل ومطلق عن المبالغة ورد بان المجاز مطلقا بلغ من الحقيقة وفي الرد منع ظ  
وقدم الاستعارة في الاجمال لوجودية مفهومها والمرسل في التفصيل لقله كنه  
او لكونها كالمركب ولما كان عدد انواع المجاز المرسل واسماها مختلفا فيها  
باختلاف الاعتبار بينهما وان تدخل بعضها بينه وبعض ليس بانه لا شرط  
السماع في الاعداد على ما قيل فانه غير صحيح نقال \* وذلك الغير \* اي غير المتباعدة  
من العلاقة \* اما مصدرية اي كونه الموضوع له مصدرا اي محل صدور والمعنى

وجود ما في تلك احتمالا مع العلاقة مع العلم  
فإن علم اوله وجود ما في العلم في علم ذلك  
الاستحالة فيه لان الاصل عدم العلم في علم ذلك  
السيد في حاشية شرح الفقير \* طرسمي حرات  
قوله سواء في الشكل في الشكل الذي قد اشتبه  
وجوده في المعنى الموضوع له مثل مشابهة  
المفهوم للنفس الحقيقي في الصورة الوهمية

أول الصفحة الأولى في الصفحة التي قد سبقتها  
الصفحة الموصولة لها بها مثل مشابهة الرجل السجدة  
للاستغفار في السجدة \* ترجمه رسالة العارضة  
٣ لانه اللفظ ارسل في يد الواضع في الميدان  
المعنى الجازي وفي التقسيم باعتبار العلاقة  
والاكثر علاقات الجازي المرسل وطال بحث  
الاستشارة قدم الامام مشه  
اوذا اطلق نحو المتفر على شقة الانسان  
في الاصل في اللفظ فهو  
على المطلق

[illegible]



قوله واستمراده للامام عليه السلام في كلامه من هذا  
بالتقدير العندي او في كلامه من هذا  
وقد ذكرنا في اول كتابنا في بيان حقيقة  
هذا الكلام من هذا الوجه  
وهو ان هذا الكلام قد قيل في  
الامام عليه السلام في كلامه من هذا  
بالتقدير العندي او في كلامه من هذا  
وقد ذكرنا في اول كتابنا في بيان حقيقة  
هذا الكلام من هذا الوجه

المجازي كاليد \* حال كونها \* مستعملة في النعمة \* احراز عن حال استعمالها  
في المجازة فانها حينئذ حقيقة الواقعة في نحو تركيب اعجبي يد فلان فانه ذكر فيه  
محل الصدور وايد الصادر ومنه قوله تعالى بل يده مبسوطة وان قيل لان من شأنها  
ان تصدر عن المجازة ومنها تصل الى المقصود وبها وبشرط ان يكون في الكلام  
استارة الى المولى لم يقال استعت ايدى فلان عندهى ولا استعت  
اليده في البلد كما يقال استعت النعمة فيها ورد بان هذا الاستراط ينبغي ان يكون

يد عليه السلام في كلامه من هذا  
بالتقدير العندي او في كلامه من هذا  
وقد ذكرنا في اول كتابنا في بيان حقيقة  
هذا الكلام من هذا الوجه  
وهو ان هذا الكلام قد قيل في  
الامام عليه السلام في كلامه من هذا  
بالتقدير العندي او في كلامه من هذا  
وقد ذكرنا في اول كتابنا في بيان حقيقة  
هذا الكلام من هذا الوجه

حقيقة يعني لا كالمادة المراد من العلاقة العلاقة المحوطة كما سبقت وبما حفظ العلاقة معاً في مادة واحدة ثبت الاختصار  
وهذا يعلم انه لا حاجة الى اعتبار قيد الحقيقة في القسمة كما يلزم تراخيها \* ان يقر انها مسمى مرسلة الى ارسال  
في اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المصنف من جنس المشبه به والمرسل مطلقة من هذا القيد  
لان السالك في ان المجاز لا يخرج من الحقيقة هو ان بين المجاز على الاستعارة من المزدوم الى اللازم فانه في قوله اعجبي  
انفقت يد المزدوم الغيب مريد به لانه بمنزلة مدعى الشئ بينه فانه وجود المزدوم شايد لوجود اللازم وان لم يكن المزدوم  
حوا وجب المعنى انما لفظة المذكور فاذا قيل رعي الغيب فكانه قيل هناك حيث نشأ به نبات رعيه وفي قوله رعيه النبات  
مريد به الى بينه ولم يفرق بينه وبينه او عاينه لا بها

المعنى انما لفظة المذكور فاذا قيل رعيه الغيب فكانه قيل هناك حيث نشأ به نبات رعيه وفي قوله رعيه النبات  
مريد به الى بينه ولم يفرق بينه وبينه او عاينه لا بها  
وهو ان هذا الكلام قد قيل في  
الامام عليه السلام في كلامه من هذا  
بالتقدير العندي او في كلامه من هذا  
وقد ذكرنا في اول كتابنا في بيان حقيقة  
هذا الكلام من هذا الوجه

يحيى حال مراد بغيره حاله في اليد وبها يكون البسط والضرب والقطع  
والاخذ وغير ذلك من الافعال التي تنبئ عن وجود القدرة ومكانها واما اليد  
في قوله عليه السلام المؤمنون بيكا فادانهم ويسعى بذمتهم ادانهم وبهم يد  
على من سواهم فمن التشبيه واما ما ذكر الشيخ انه استعارة فبني على ما نقل عنه انه  
المشبه به اذا لم يحسن دخول ادوات التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه  
بجمل من القبول \* او مجازة بينهما \* ولم يفسرها فانه جميع احتمالات العبارة  
فما سبقت غير جائزة والمراد فيه ليس بظلالها فانها اما ان يكون احدهما حائلا والاخر  
نحو لا \* كما روي \* وهي في الاصل اسم للبعير او البغل او الحمار الذي يستعمل  
عليه \* المستعمل في الدلو \* وهي ظرف الماء الذي يستعمل به \* لانه \* اي

المؤمنين في قاصدهم على التشبيه  
بالتقدير العندي او في كلامه من هذا  
وقد ذكرنا في اول كتابنا في بيان حقيقة  
هذا الكلام من هذا الوجه  
وهو ان هذا الكلام قد قيل في  
الامام عليه السلام في كلامه من هذا  
بالتقدير العندي او في كلامه من هذا  
وقد ذكرنا في اول كتابنا في بيان حقيقة  
هذا الكلام من هذا الوجه















كان السبب الاول من سبب الوجود في سبب الوجود والاصول  
لم يجوز والاشتمال السبب باسم مسببه الا اذا اختص به السبب مساوياه كما  
في قوله تعالى وينزل لكم من السماء رزقا وهو مطر او كونه سابقا لى كونه  
اسم الحقيقى \* سابقا على الجوازى باعتبار زمان الحكم كالسابق \*  
الواقعة \* في قوله تعالى \* وان السامع وامه الله اسمى الرجل الذي كانا سارا

المراد بكونه  
الاستناد على تقدير  
الاستناد على تقدير  
المراد بكونه

صحيحة ولا يجوز اطلاق الابد على الانسان من حيث انه انسان واما اطلاقا عليه في حيث عدو معظم الافعال فتدبر  
يناسب الا اعتبار فهو جائز لاطلاق اليعبه على الرتبة ولا يجوز الاحتشام في قوله تعالى ثبت يدى به ليعبه ابراهيم باليد القدر  
قال صاحب الفتح الجواز المرسل نحو ابراهيم باليعبه اذا كان رتبة من حيث انه اليعبه فالكلمات المتوفى كونه الرجل رتبة صارت  
كانها التضميد باللام ولم يرد بقوله كانها التضميد لانها كانت رتبة من حيث انها استعادة لبراهيم تحقيقه الطلاقة وما لم يرد  
الاشارة الى اسم التضميد لا يطلو على الظاهر الا اذا كان ذلك التضميد اختصاصا وارتباطا به حتى كان الكل يعينه  
قال المحقق الفاضل في قوله كونه اليعبه في الرتبة مجازا بل هو من قبيل المشترك كما نعلم عليه في كتب اللغة الا انه يقال  
سلب الاشتراك الا انه الكلام في اطلاق اليعبه بمعنى الباصرة على الرقيب  
وهو في الامثلة تسع لغات حاصلة من ضرب جر كات الهزة في حركات الهم عظام

المراد بالعين فعلى ما يتعلق العصر بقبضه \* او محلبة اسمى كونه محلا \*  
المراد بالعين فعلى ما يتعلق العصر بقبضه \* او محلبة اسمى كونه محلا \*

المراد بالعين فعلى ما يتعلق العصر بقبضه \* او محلبة اسمى كونه محلا \*  
المراد بالعين فعلى ما يتعلق العصر بقبضه \* او محلبة اسمى كونه محلا \*

المراد بالعين فعلى ما يتعلق العصر بقبضه \* او محلبة اسمى كونه محلا \*  
المراد بالعين فعلى ما يتعلق العصر بقبضه \* او محلبة اسمى كونه محلا \*



صحيفة قوله وسواء كان الحب الزائد السب كالحكم بالنسبة الى العقب او ما يعنى ليه السب ولو في الجملة كزوال ملك  
المتبع بالنسبة الى القوة فانما يحصل بالطلاق وكلمة القوة يعنى اليه في مملوكها = يعنى ان الاصول يسمي كالعانيه في  
بها في النسبة وانما في جانب الحب فلم يجوزوا تسمية السب باسم سببه =

برای علوم الفنا تحقیق متصف به با نفیر الشی المجازی در زمانه سابقه علی الحکم ای معتبره و بلا حفظیه الایضا و سوا آن حاصل  
در الواقع اولاً غایب المشکله بعبارة الانصاف فی الزمانه الماضيه سوا آن حاصل فی الواقع اولاً غایب فی زمانه سابقه و ثانیاً لو انصف  
در زمانه الحکم لم یجزم المجازا بحسب الکونه بل حقیقه اوجازاً باعتبار آخر سیانکونه

بما هي زمانه وقوع النسبة للتجار كما ولا يضر عدم نسبته باعتبار زمانه ايقاع الحكم والمطعم بالجملة للقطع بان الاسم في منكر  
قلت قتيلا مجازا واسرار المسمى في زمانه الاخبار قتيلا حقيقة وكذا في سائر آتوات اليتى هي المواليم وقت البلوغ مجازا وان كانا  
يتاح حقيقة حاز الحكم بالامر توحيح

وإذا بنا على ما سجد إلى الذي من الله عليه العجز وما يشبهه إلى ذات موصوفة بوصف أي يكون القفا قد بدت لك الوصف سابقا  
على ثبوت العجز له فيلزم وقوع العجز على العجز أي المصعز وأما إذا اراد العجز عجزا فاصلا بهذا العجز فلا حاجة  
إلى تأويله باستخراج سياتي كون

وَجَعَلَ

[illegible]

لا اله الا الله



\* بالفتى في نحو رغبنا الغيب أى البنايات التى سببها الغيب \* وهو المظهر  
أو سببها \* أو كونه سببا له \* نحو امطرت السماء بناها أى غياها سببها البنايات  
وادرى فى الايضاح قولهم فلان الحرام أى الدية فى مثال السببية وقال  
نفتق زانى انه سهو منه لانه من السببية اذ الدم سبب الدية واجب بانه  
جعلها داعية الى القتل وقيل ان مراده انه الاكل مما زكته الاخذ اقول وان كان  
الظاهر يكون هذا مثال السببية ولكن لكل احد ان يعتبر و أعلم انه المغفوم من  
كلامهم انه السببية صحيحة من الطرفين مطلقا أى سواء كان السبب سببا للسبب  
يعني اذ يحسن حتى يجوز ان يراى بالغيب جنم البنايات بنت بالمطر او غيره و سواء  
كان السبب اثر من السبب او مما يفضى اليه السبب ولو فى الجملة والاصول  
لم يجوز والاشتمية السبب باسم سبب الا اذا اختص به السبب مساويا له كما  
فى قوله تعالى \* ويترن نكم من السماء رزقا \* أى مطرا \* او كونه سابقا أى كونه  
أى الحق المحقق \* سابقا على المجازى باعتبار زمان الحكم كما لبتامى \*  
الواقع \* فى \* قوله تعالى \* وآتوا البتامى أموالهم أى الرجال الذين كانوا يتامى \*  
جميع يتيم وهو فى الانسان من لا أب له \* و ما لم يبلغ الحكم وفى البتامى ما نقلنا  
الام قبل استفادته من الام و ابتاء البتامى أموالهم بعد الحكم و هم ليسوا  
بتامى ح فاطاعة عليهم بعلقة كونهم من قبل \* او كونه لاحقا \* ونقل عنه وقد عبر  
عن بدين بالكونه انتهى المشهور ان الاول مجاز كونه و الثانى مجاز اولى \* أى  
كونه لاحقا طاردا على المجازى فى الزمان لآتى كما فى \* قوله تعالى \* انى رانى  
اعصر خرأى عصير ابصر بعده خرأى \* هذا التفسير للنقل لآنى وقيل فيه خطأ ا  
العصر لآتى بالعصر كما بخر الا ان يؤل العصر بالاستخراج بالعصر ولا داعى اليه  
فلادى ان يفسر باى عنبا يؤل الى اخره اذ العصور ليس خرا هذا يؤلف لما  
ذكره جارسته والبيض دى اقول يقال فى الوصف انا اعصرأ العنب  
و هو المراد بالعصر فعله هذا يتعلق بالعصر بقتله \* او محلبة أى كونه محلا \*  
\*

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

ومنه اطلاق اسم  
 قلعة فاذا قويت القوا سرها  
 استعملت قوت فكأنه اردت  
 استعملت قوت فكأنه اردت  
 قلعة فاذا قويت القوا سرها  
 ومنه اطلاق اسم  
 قلعة فاذا قويت القوا سرها

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

و قد عرفت ان هذا الجواز لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان  
 الجواز لا ينافي مع الوجوب بل هو عينه فيكون الجواز  
 هو الوجوب في حق الله تعالى و لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان  
 الجواز لا ينافي مع الوجوب بل هو عينه فيكون الجواز  
 هو الوجوب في حق الله تعالى و لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان



















هذه الحظيرة من المشايخ  
 والاصحاب في طهارات النية  
 واداء التسمية وجمال  
 في عبادة الله

[illegible][illegible]



موجودہ اجرام کی نسبت سے

محققه قوله فطفاه احيائه الى منسوبه الى الحق كالحده واللور في البصائر والصوت الضعيف والصبر في السموات  
النكية والعنبر في السموات والريوق والخرق في المذوقات واجلدا الناعم والحرير في اللباسات مثله  
قوله اعطيانا العلم والحكمة وجمال السبب بينهما كونهما جنتي ادراك مثله قوله ومختلفان بان يكون السبب عقليا والسبب  
حبا والعلم فالاول كالمنية والسبع فانه المنية عقلي والسبع حسني الثاني كالحطر وخلق وجعل كرم فانه العطر وهو الطيب  
محسوس في الشم والخلق وهي كيفية نفسانية تصد عنها الافعال بسببولة عقلي مثله  
قوله فانه الخيال وهو المعلوم الذي فرض مجتمع امور كذا واحد منها ما يدرك بالحق كالمسبب به في قوله والخاص بجمهر التيقن اذ  
تصوبوا تصداعلام ياقوت شمس على رماح حمز برجد فانه الاعلام اليه قوت المنشودة على الرماح الزبرجدة مما لا يدرك الحق  
لان الحق انما يدرك ما هو موجود في الادة حاضر عند المدرك على يثبات محسوسات مخصوصة لكنه مادة التي تركيب هو منها كالاعلام  
والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبر مطول قوله حقيقة ما يعني ان وجد التسبب سواء كان منزها تماما حسيما  
او مقارا مختلفا لا يكون السبب المشبه به فيه الاحيائي ولا يجوز ان يكون كلالها او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحق شي  
من الحق مثله

حقیقتی قوله او صفتی حقیقتی او اھذا فیہ بائر لایکون وجہ السبب تمام بامیتھما النوعیة او جز ومھما مشرک لکھنھا وھبہ فامیتھما  
اخری او مھما باخر غیرھما والصفة اما حقیقتیة اما بیثیة ممکنة فی الذات متفردة فیھا کالکیفیات التجسیمیة واما اضافیة ای الذی یما  
لایکون متفرد فی الذات بل یلکون معنی متعلقا بشئ لھما جاز الہ التجسیمی فی تشبہ الھکچہ بالشئ فانھا لیس لایة متفردة فی  
ذات الھکچہ او الشئ ولا فی ذات الھکچہ ب

وقوله والاصح نحو الحاف الى الاصح في الحاف ونحو ما ومثل هذه العبارة تعارفت في مثل هذا المعنى بدلالة الدلالة  
والاستعمال ونحو ما والمراد بنحو الحاف ما لا يذخر الا على اعداد الحاف التسمية وهو ما يجوز الدخول عليه محجورا لا غير محترزة  
نحو الحاف وتسمية وتساوي بعض مماثل فانه قولنا زيد مماثل عمرو لم ير التماثل المستبعد بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا  
المحجور بقولنا لا غير اذا عرفت ان المثال المذكور يجوز تسمية وقال النقاد انه اراد المصير بنحو الحاف ما يذخر على المفرد بخلاف كاتر  
وقائز وتساوي قيدنا تماثل وتساوي لا يذخر على المركب بل على المفرد كالحاف ومثل الا انه يتكلف بان المراد بالمفرد الواحد  
وقائز وتساوي ونحوهما يذخر على المقعد في اطلال

فأمر تشابه نحو ما ذكر على المتقدّر الطول  
ولو قد يرد بغيره أي قد يرد نحو الخائف غير المشبه به وذلك إذا كان المشبه به مركباً لم يفر عنه بمقدور والى عليه وإنما قلنا ذلك  
أعزاً إذا قلنا قلنا على مثل الذي هو حلول التوراة ثم لم يجعلوا كمثل الحمار يحمل أسفارا فإنه المشبه به مركب لكنه مجرد عنه بمقدور يلى  
الخائف وهو المثل اعني الحمار والصفة العجيبة الشائخ نحو واضرب لهم مثلاً الحية الدنيا كما أنزلنا من السماء فاخسب به نبات  
الارض فاصبح به منما تراه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالآفة ولا بمقدور آخر يتحمل تقديراً بل المراد تشبيه حالها  
في تغيرها وبتحولاتها وبتعقبها من الهلاك والفتنة كحال النبات انما صار له الماء يكون اخضر فاضاً اسديداً اخضره ثم  
يمس فيطير والرياح كالحمار في الجح

*(Faint handwritten notes in Arabic script)*



الاولى الجعدي المنتهز على النمل  
العلاد النشيد حقونها  
الذكورة حقونها  
الطريقه وال  
الاولى الجعدي المنتهز على النمل  
العلاد النشيد حقونها  
الذكورة حقونها  
الطريقه وال







[illegible]

لقد ملك من بآثارك وأرباك لم يسمي به علما \* لما حب الله له كالأب في النفع حتى يقال  
 أنهم آباء التعليم فيكون الاستقارة مصححة \* مصححة \* وليست \* ولما توهم أن التقاسم  
 غير حاصلة إلى التخييل مع أنها عندهم \* وقد باقتل عنه أنه التقاسم الاستقارة  
 إلى المصححة والمنكية \* والتخييل عندهم ليس بمعنى أنه مجاز لغوي بل بمعنى ما يطوق عليه  
 لفظ الاستقارة على طرقة توهم المجاز انتهى وأيضا قد راعى أن التقاسم مطلق  
 الاستقارة إلى لغة يتخلف مذهب الخطيب فاقم \* ولما أراد أن يوضحها على عدة فقال  
 \* والمصححة \* أرادها التقوية \* لفظ المشبه به \* مفردا أو مركبا \* وبقوله هذا أخرج  
 الحديث الخطيب \* الكسائي \* والتخييل غير الكسائي \* والتأويل التخييل فاما ضم من هذه  
 المصححة أو خارجة منها لبار المحقق من المشبه يعلم حقيقة كما سيجي \* المذكور \* وبه  
 كنيتم \* المستعمل في المشبه \* صفة بعد صفة للفظ وإنما سميت بها لأن ذكر لفظها  
 يفرج بها \* ولذا سميت مصححها وبقرينة \* وأيضا حقيقة لتحقق معناها حاشا  
 وعلما \* كالاسد في رأيت سدا في يده \* كسيف \* ولما لم يزل المستقيم \* وسجي  
 حقيقة أن ساء الله تعالى \* \* الاستقارة \* المنكية \* لفظ \* كذلك \* أي  
 كالمصححة \* لكن \* الفرق بينهما أن لفظ المشبه \* غير المذكور \* فيها يعني أنها  
 لفظ المشبه به الغير المذكور المستعمل في المشبه \* وما يخرج الأخبار بعد ما سبق قال  
 في الغزابة اتفقت كلمة القوم على أنه أو المشبه به باخر من غير تصريح يعني أنه إذا كان  
 التشبيه سوى المشبه \* وتدل عليه ذلك ما يتخلص المشبه به \* كان هناك استقارة  
 بالكناية \* لكن اضطربت أقوالهم انتهى أي إلى أنه قد ذهب علما مذهب السلف  
 لتحق معنى الاستقارة \* والكناية فيه بالتكلف \* واسطها مذهب السكاك  
 لتحق معناها فيه بتكلف \* وأما ما ذهب الخطيب لعدم تحق معنى الاستقارة  
 في المشهور فتم هذا علم وجه التقديم بقصر في سياقي \* كلفظ السج الغير المذكور \*  
 \* الواقع \* في قولك اظفار النية شئت بظان \* وقيل الخطيب بمعنى  
 كل سجع طائر أو ما شيا أو ما هو ما يصيد من الطيور أو القوا لا لا يصيد انتهى

[illegible][illegible]











لا بد من الاستعارة بالصفة  
لا بد من الاستعارة بالصفة  
لا بد من الاستعارة بالصفة

لا بد من الاستعارة بالصفة  
لا بد من الاستعارة بالصفة  
لا بد من الاستعارة بالصفة

عن حقيقة في الاول \* وعن \* تعقبة في الثاني فاستفهم الجبل للجمد بالكتابة  
والنقص لا بطله واما الدخيل فيكون مجرد التعبير عن ملائم المسبب بما وضع للملائم المسبب به  
فترتبة ضعيفة وباشارة مذهب بان الحقيقة ما كنت لا يلتفت الى غيره مع ايمان كون  
القرينة الخيلية بآيات النقص الحقيقي للجمد في الآية ايضا فدخل على المذهب فتفكر واعلم  
ان الاستعارة مطلقا لثمة اقسام مطلقة ان لم تقترن بعد ما يعرضها بملامح السقار  
له ومنه نحو رايت سدا رمي ومجودة ان اقترنت بالاول نحو نحو ودت نحو ما اكثر علومها  
ومرئحة ان اقترنت بالثاني كقوله تعالى في ذلك الذين استروا الضلالة بالهدى  
فاربحت بخارتم وقد اجتمعت الاخير ان كقوله في ذلك الذين استروا الضلالة بالهدى  
له ليدل على ان لم تعلمه فالتقسيم اعتباري وقد بعد ان فيسيان ترشيحا على الترشيح  
وتجريا على التجريد والترشيح ايضا لا يستلزم على المبالغة في التشبيه والاطلاق ينبغي من  
التجريد وجهها في مرتبة الاطلاق ثم ان الترشيح قد يفتي على حقيقة وقد يكون مستقارا  
من ملائم السقار منه للملائم المستعار له وقد يكون مجازا مرسل او لو قيل ينبغي ان يفتي  
الترشيح على حقيقة ويجعل هذه الوجوه قوله تعالى واعتصموا بحبل الله وكذا  
احال في التجريد ثم ان هذه الاقسام الثلاثة تجري في المجاز المرسل كما حققت في قوله  
عليه الصلوة والسلام : اسرع علقن كقوله في اطول من يداه : وكذا في المجاز العقلي في  
وفي التشبيه ثم ان القرينة مطلقا اما واحد بسيط او مركب او متعدد واما الاستعارة  
باعتبار الطرفين فثمان وقاية كقوله تعالى : او من كان ميتا فاحييناه او عبادنا  
ومنها التلميح والتلميح كقوله تعالى فيفسرهم بعد ايم : واعتبار السماع  
ثمان ايضا عامية وخاصة واعتبار اللفظ المستعار ثمان اصلية وتبعية واما  
سبعيا \* ثم المصرفة \* انتقال من الكلام الى اخره واعتبرت التراخي فوجبه  
غير خفي يعني ان المصرفة المذكورة ثمان ايضا لانها \* اما مفردة وهي لفظ المسبب  
المفرد المستعمل في المسبب المفرد \* وبالمفردين يخرج المركب \* فائدة سائر التسميية  
بظهر ما سبق ومعنى المفردة فيعلم بالتأمل في المركب \* واما مركبة ويسمى

لا بد من الاستعارة بالصفة  
لا بد من الاستعارة بالصفة  
لا بد من الاستعارة بالصفة

لا بد من الاستعارة بالصفة  
لا بد من الاستعارة بالصفة  
لا بد من الاستعارة بالصفة



المسألة الثانية في بيان حقيقة المسبب واما الجواز في الالفاظ الالهية عندنا  
فان المسبب لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عين الله تعالى  
فان المسبب لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عين الله تعالى  
فان المسبب لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عين الله تعالى

ان ثبت للمسبب من خواص المسبب حقيقة واما الجواز في الالفاظ الالهية عندنا  
فان المسبب لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عين الله تعالى  
فان المسبب لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عين الله تعالى  
فان المسبب لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عين الله تعالى

المسألة الثالثة في بيان حقيقة المسبب واما الجواز في الالفاظ الالهية عندنا  
فان المسبب لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عين الله تعالى  
فان المسبب لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عين الله تعالى  
فان المسبب لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عين الله تعالى

المسألة الرابعة في بيان حقيقة المسبب واما الجواز في الالفاظ الالهية عندنا  
فان المسبب لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عين الله تعالى  
فان المسبب لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عين الله تعالى  
فان المسبب لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عين الله تعالى

المسألة الخامسة في بيان حقيقة المسبب واما الجواز في الالفاظ الالهية عندنا  
فان المسبب لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عين الله تعالى  
فان المسبب لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عين الله تعالى  
فان المسبب لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عين الله تعالى



لا يخلو عن سبيل الاستحارة ما فيه  
 من غيبات أو غيبات فيه الغيبات  
 لا يخلو عن سبيل الاستحارة ما فيه  
 من غيبات أو غيبات فيه الغيبات

لا يخلو عن سبيل الاستحارة ما فيه  
 من غيبات أو غيبات فيه الغيبات  
 لا يخلو عن سبيل الاستحارة ما فيه  
 من غيبات أو غيبات فيه الغيبات

بحق حقيقة في الاول \* وعن \* تعقبة في الثاني فاستغير الجبل للجمد بالكتابة  
 والنقض لا بطلاله واما الدخيل يكون مجرد التعبير عن ملايم المسبه بما وضع للملايم المسبه به  
 فربما تصبغه وباشعار مذهب بان حقيقة ما كنت لا يلتفت الى غيره مع ايمان كون  
 القرينة الخيلية باثبات النقض الحقيقي للجمد في الآية ايضا فدخل على المذهب فتفكر واعلم  
 ان الاستحارة مطلقا لثمة اقسام مطلقة ان لم تقترن بعد ما لها يقرنها بطلايم السقار  
 له ومنه تخواريت اسدي رمي ومجرد ان اقترنت بالاول نحو تخواريت نحو ما اكثر علومها  
 ومرتحة ان اقترنت بالثاني لقوله تعالى في ذلك الذين استروا الضلالة بالهدى  
 فارتجت بخارهم وقد اجتمعت الاخر اربعة

لا يخلو عن سبيل الاستحارة ما فيه  
 من غيبات أو غيبات فيه الغيبات  
 لا يخلو عن سبيل الاستحارة ما فيه  
 من غيبات أو غيبات فيه الغيبات

محفوظة وقيل ان قوله ولانه خيل على صيغة المعلوم وهو المسبه مغفور خيل وادعاء اتحاد المسبه فاعل خبر اي  
 ادعاء اتحاد المسبه مع المسبه به يبقى له اختيار ان هو المسبه به ثابت وواقع للمسبه به ويكون الالبات مبنيا على ذلك  
 خبر فمع نسبة الى التخييل فهو من قبيل نسبت المسبب الى السبب مفتي زاده

المرجع على حقيقة المسبب به وهو قوله تعالى يا عيسى بن مريم ارجع الى ربك  
 احوال في التجريد ثم ان هذه الالف ام سلمة تجري في الجواز المرسل كما حققت في قوله  
 عليه الصلوة والسلام : اسر عكن نحو قاني اطو كن يد اي : وكذا في الجواز العقلي في  
 في التشبيه ثم ان القرينة مطلقا اما واحد بسيط او مركب او متعدد وان الاستحارة  
 باعتبار الطرفين تساهل وقافية لقوله تعالى : او من كان ميتا فاحييناه او عبادية  
 ومنها التكمية والتخييل كقوله تعالى فيفسرهم بعد ابليس : باعتبار السجاسع  
 تساهل ايضا عامية وخاصة باعتبار اللفظ المستعار تساهل اصلية وتبعية وهما  
 سيجان \* ثم المصرفة \* انتقال من الكلام الى اخره واعتبرت التراخي فوجسه  
 غير خفي يعني ان المصرفة المذكورة تساهل ايضا لانها اما مفردة وهي لفظ المسبه به  
 المفرد المستعمل في المسبه المفرد \* وبالمفردين يخرج المركب وقائده سائر تعبيد  
 يظهر مما سبق ومعنى المفردة فيعلم بالتأمل في المركب \* واما مركبة ويسمى

لا يخلو عن سبيل الاستحارة ما فيه  
 من غيبات أو غيبات فيه الغيبات  
 لا يخلو عن سبيل الاستحارة ما فيه  
 من غيبات أو غيبات فيه الغيبات

فقد مضى في المسبب به وهو قوله تعالى يا عيسى بن مريم ارجع الى ربك  
 فلهذا مضى في المسبب به وهو قوله تعالى يا عيسى بن مريم ارجع الى ربك  
 فلهذا مضى في المسبب به وهو قوله تعالى يا عيسى بن مريم ارجع الى ربك

لا يخلو عن سبيل الاستحارة ما فيه  
 من غيبات أو غيبات فيه الغيبات  
 لا يخلو عن سبيل الاستحارة ما فيه  
 من غيبات أو غيبات فيه الغيبات











[illegible]











التي هي لغة العرب...  
والتي هي لغة العرب...  
والتي هي لغة العرب...

والتي هي لغة العرب...  
والتي هي لغة العرب...  
والتي هي لغة العرب...

ومنها صيغ العقود نظر الى اللغة في لوازم فائدة الخبر والجارزات المنفرعة على الكناية  
\* ايض \* اي كناية استعارية هذا المذهب المتعارف في من تبعه حيث قال في  
شرح التلخيص مضمنا عليهم ان الجارزات المركبة كثيرة كالجارزات المستعملة في الاشياء  
فلا وجه يحصر الجارز المركب في الاستعارة التمثيلية واجاب عنه العصام بالمنع بان الجارز  
في المركبات التي غير التمثيلية سائر اليها من الجارز في احد اجزائها مادة او صورته لاني  
المجموع حيث المجموع اقول بطلانه ظاهر بما في المتن على ان بعض المحققين اعتدوا بانهم  
لم يترجموا القسم الاخر لقلة وقلة لطائفه وعلى ان جوابهم نحو حفظ التورية  
بالترجي يكون كناية بغيره فاقول \* مثل \* قوله عند تأمله اقرا ق حبيب \* هو اي \*  
اي هو اي \* مع المركب اليها من مصد \* اي معبد والمركب اسم الجمع وقيل جمع  
الركب واليها من جمع بان اصله يعني حذف احد يائي النسبة ونحو ذلك منها الا ان  
فصار يمان فلما نزل الجوار وحاصل المعنى محبوبني مع القافله اليها من مصد ولم يرد به  
معناه الحقيقي من ذاب به مع الاجانب بل مراده به اظهار الخرس عن ذلك فان خاف  
الحبيب عن العاشق تلتزم اظهار الخرس كما يعرف من هو اربابهم فهو من قبيل ذلك  
المزوم وادارة اللازم ولذا قال \* المستعمل في معنى في مخزن اللازم له \* وتامه  
جنب وجمعا في بكلمة موق في الجنب المحبوب المستمتع والمنقاد او القريب والجمعا  
المقصود الموقى المقيد كانه قدير وحكي راحة نحو التميز وجمعي مقيد بكلمة ومن هذا القبيل  
قوله حكايته عن ام حريم عليها السلام \* رب اني وضعتها انتي الاية \* ثم المصحة \*  
تقيم آخر باعتبار اللفظ المستعار وفي تأخير نوع ايها قائل \* ايض \* اي كناية  
كانت ضمنية ولا كانت ضمنية بهذا الاعتبار \* الاول اصلية لان معنى التشبيه  
يدخل في السفار وخولا اوليا او لانها غير خارج لاحد في حاله معرفة وجه اصلها  
على التبعه نظر ان كناية اللفظ المستعار \* حال كونه \* غير المستوفى والسحر \*  
وان صح العكس لكنه يوهم خلاف الموت وهذا القيد للتشبيه او لا على انهم لم يريدوا يقوله  
اسم جنس \* مصطلح النجاة وهو ما وضع لان يقع على شئ وعلى ما اشبهه

والتي هي لغة العرب...  
والتي هي لغة العرب...  
والتي هي لغة العرب...

والتي هي لغة العرب...  
والتي هي لغة العرب...  
والتي هي لغة العرب...

والتي هي لغة العرب...  
والتي هي لغة العرب...  
والتي هي لغة العرب...

والتي هي لغة العرب...  
والتي هي لغة العرب...  
والتي هي لغة العرب...











صحيحة ٣٣ اعلم ان التبعة تحمل بحسب العقل استقارة مشقة اوجز في مشقة اوجز واستقارة احمدهما لغيرهما لانه الواقع هو الاحتمال الاول وذلك لان اعتبار الاستقارة في المصدر والتعلق يقتضي ان يكون الحزم المستقار منه وله مصدر او متعلق احرز فالقولم زعموا ان متعلق المتعلق باعتبار استقارة المصدر لم يكن مصدر والاستقارة في المصدر في المتعلق بحكم سرية استقارة المصدر في غير متعلق ببعض المتعلقين ومن غير استقارة المتعلق احرز لا باعتبار باعتبار استقارة لفظ جعل الواضع متعلقا له فوضع احرز لعلانية الغير المتساوية كالعلية فانه وضع اللام للحمل عليه مخصوصة بطبيعة تميزه عنه ومعلوم ان هذا عطف بمفهوم العلية فينصرا لفظ العلية لمفهوم ترتيب سببي على معنى التبعة الترتيب بالعلية فيرى في تلك الاستقارة الى استقارة الامم من العلية المختصة بالمتعلق به عنه ومعلوم ان ترتيب مخصوصه لذلك وهذا هو المراد بمتعلق معنى احرز حيث قالوا اعتبر الاستقارة اولان في متعلق احرز وهذا مشعر جدا لان لا يخفى على المتقرب احرز في الاستقارة لا يتعلم الا بالمصدر او متعلق احرز ولا يتبين شيئا منها وهذا هو الاله في يلو بساكن ان يجعل وجهه والى التبعة الى المكينة احوال والى دفعه احوال المولوي في مرحلة التوابع ان قال المبراهم الاستقارة في المصدر قبل المتعلق ان يجري التبعة فيه بالفعل وباعتبار يتعلم بالاستقارة والام استقارة لا دليل عليه بل لا يقبل برهان فضل اعراض بل المراد ان استقارة المتعلق باعتبار مصدره فانه استقار يكون الاصل المجدي بان يقع فيه التبعة والاستقارة وهو المنظور اليه المتعلق ولا كانه ذلك دقيقا قصرت العبارات عن اوضح المراد فاداهم خلاف اختلفوا في ذلك يقال في جانب احرز فانه في اشكال العصام في اطوله

لأنه علاقة المشابهة انتهى القول التشبيه في الشكل والهيئة ما ويل بصفة قاطرة \* كما في  
جيفة مستهلكة في العالم المتجرى نحو حاتم في الجود وهذا مذهب الفقهاء في التشبيه وقال  
في الاطول وجه نظر لاهل الحاشية ما أول المشابهة في الجود فيكون متاؤلا بصفة وقد  
استعبر من مفهوم المشابهة في الجود لمزله كمال جود فهو كالاستحارة سمي من مفهوم  
مشتو لمفهوم مشتو فلا يجعل شي من التشبيه والسببه لانه يعتبر التشبيه بينهما  
بالاصالة فينبغي ان يعتبر التشبيه بين العين المصدرين ويجعل الحاشية في حكم المشتو  
فيكون ملحقا بالاستحارة البقية ومن الاصلية انتهى القول ولو سلم ذلك لكان  
لا يضر بالوجه الذي يكون حال العلم فانه وجد آخر حتى اذا اعتبر اشتقاقية كان له  
وجه ثالث فافهم واما العلم الجسسي فما دخل في اسم الجسمن في عرفهم ولكن ان دخل في  
الشخصي واعلم ان الفرق بين علم الشخص وعلم الجسمن واسم الجسمن ما بين الاولين فخصي

[illegible]

اعلم انه في علم رجب مدتها من الرضخ انه عليه السلام  
 وذهب الرضخ في يومه فاسم الحسب الحسب  
 رجب في الايام في منع الصلوات في رجب  
 الامم قدروا عليها لونه الطهارة و...











فان قيل لا بد من ان يكون اللفظ مستقلاً في نفسه  
 على ما لا بد من ان يكون اللفظ مستقلاً في نفسه  
 على ما لا بد من ان يكون اللفظ مستقلاً في نفسه

وانما اختار المصدر لانه المشبه به النقية في الفعل مختص باعتبار المصدر واعلم ان  
 تعبيرة النسب مما قالوا ثم يستو فان ظاهره مختص به بوضع اللفظ ثم انه المراد  
 من المصدر اما مصدر الثلاث او من الاشتقاق معنى لغوي فلا يراد منه مصادر  
 الميزات مشتقة اتفاقاً ما فيها تأويلاً واستعيرت الطريقة التي هي متعلقة بمعنى في  
 السببية وما كان متعلقاً بمعنى الحرف ظاهر فيها هو معنى فيه ملحوظ ببيعية حتى لو لم يصح  
 التخصيص انه مجرور فسر المصدر حمداً له تحقيقاً للحق وروا الخطأ المطلق بما نقل عنه انه  
 المراد بمتعلقه معنى الحرف بهما ما يعبر به عن بيان معناه كالظرفية كقولنا معنى في للظرفية  
 وليست هذه معنى في والايكون اسماً بل معناه جزء من جزء نية انتهى وهذا من باب  
 السكالك ومعهم الجمهور فيه قوله كالظرفية ليشمل الابداء والانتها والتعليل ونحوها  
 وقيل انه الموضوع له الحرف هو هذه المعاني المطلقة عند الجمهور لكن الواضح شرط  
 استعماله في جزء مخصوص من جزء نية حتى لو لم يكن الحروف مجازات لا حقائق  
 لها وبعضهم قد وقع لتحقيق جعل الموضوع له الجزئيات المخصوصة وجعل تلك  
 المطلقات تعبيرات للجزئيات احضرت بها عند الوضع لها ولو كانت الحقائق  
 بالاختيار واختاره المصنف لجعلها معبراً بها للمعاني الحروف ولم يجعلها معاني الحروف  
 هذا ولكن لو لم يكن الموضوع له الحروف المعاني المطلقة عندهم وفيها لزمهم نظريتهم  
 وجهه لم ينظر لوضعها على انه بعضهم قال انه التعبير عن الابداءات المعنى من بالابتداء  
 المطلق للمسهل المتعالمين بقصر المشابهة السببية لها اي للظرفية في اللابسة  
 ثم استعير لفظ في معنى الابداء السببية ببيعتها لها فالاستقارة اصالة في  
 الظرفية وتبعية في لفظ في هذا بناء على ما ذهب اليه الجمهور من الاستقارة في الحروف  
 تابعة لا في المتعلق ولكن ذهب العصام في رسالته الفارسية الى انه يكفي للاستقارة  
 في الحروف التشبيه فقط بين العلاقات فانه يحصر من التشبيه بينهما المشابهة بين  
 معاني الحروف وهذه المشابهة اللازمة لثبوت لبيان الاستقارة عليها ولا حاجة  
 الى اعتبار الاستقارة في العلاقات واعلم ان مدار القرينة التالية غالباً في المشتقات

فان قيل لا بد من ان يكون اللفظ مستقلاً في نفسه  
 على ما لا بد من ان يكون اللفظ مستقلاً في نفسه  
 على ما لا بد من ان يكون اللفظ مستقلاً في نفسه

فان قيل لا بد من ان يكون اللفظ مستقلاً في نفسه  
 على ما لا بد من ان يكون اللفظ مستقلاً في نفسه  
 على ما لا بد من ان يكون اللفظ مستقلاً في نفسه

فان قيل لا بد من ان يكون اللفظ مستقلاً في نفسه  
 على ما لا بد من ان يكون اللفظ مستقلاً في نفسه  
 على ما لا بد من ان يكون اللفظ مستقلاً في نفسه















الشيء في زيد باللفظ الآخر وجعلها نفسها في  
 من اجزاء اللفظ على المصطلح باللفظ المستعمل في  
 فيه وانما كان في ما اشار اليه المصطلح بقوله لا يستعمل  
 اللفظ في الاشارة حيث ان الموضوع له في الحقيقة  
 في الحقيقة حيث ان الموضوع له في الحقيقة  
 في الحقيقة حيث ان الموضوع له في الحقيقة  
 في الحقيقة حيث ان الموضوع له في الحقيقة

الشيء في زيد باللفظ الآخر وجعلها نفسها في  
 من اجزاء اللفظ على المصطلح باللفظ المستعمل في  
 فيه وانما كان في ما اشار اليه المصطلح بقوله لا يستعمل  
 اللفظ في الاشارة حيث ان الموضوع له في الحقيقة  
 في الحقيقة حيث ان الموضوع له في الحقيقة  
 في الحقيقة حيث ان الموضوع له في الحقيقة  
 في الحقيقة حيث ان الموضوع له في الحقيقة

لا تنفع اظفار المنيه تثبت بطلان فانه شبه المنيه بالسمع وجعل السمع صنفين  
 حقيقي وهو البطلان المخصوص وادعائي وهو الامر المعنوي الذي شأنه الالفاظ في غير  
 قرينة بين نفع وعرض وهو الموت واستعمل المنيه في هذا المعنى حيث ان السمع  
 ادعائي لامن حيث انه الموضوع له وادعائي التقدير في الرجوع هذا المذهب الى مذهب  
 السلف وعرف عبارة الآبيه عن ظاهرها لكنه خرج عن الحق وعن المشهور واما  
 انكر السكالي التبعيه شبه عليه فقال \* واخاره \* السكالي \* ارجاع صورة الاستعداد  
 التبعيه \* التي هي عند القوم \* الى صورة الاستعداد المكسبه \* عند السكالي \* واعلم  
 ان في تغيير الاختيار والارجاع والصورة تلك لطيفه فبهم \* بجعل قرينتها \* اي  
 قرينه التبعيه عند القوم كالفاصل والمفعول والجار والمجرور كما في الحاشيه \* مكسبه \*  
 لا يجعل نفسها بل يرجعها الى التخييليه ولذا قال \* \* \* بجعل \* التبعيه قرينتها \* اي  
 قرينه تلك المكسبه بعلم القوم تشبيها للضبط بتقيل الاقسام فانهم جعلوا نطق  
 استقاراه عن ذلك بقرينه اكمال وهي قرينه للاستقاراه مستعمله فيها وضعت له  
 وهو يعلم بنحو ما فعله في المنيه واظفاره كما قال المص في الحاشيه كما في نطق اكمال  
 بلز او الحاجة في الصدق شبهت اكمال بالانسان المتكلم في الافاده ثم جعل للانسان  
 اثنين انسان حقيقي وانسان ادعائي وهو اكمال واستعمل لفظ اكمال في القسم  
 الادعائي وشبهه الصدق بالماضي في الملبسته وهو جعل المكان حقيقيا وادعائيا  
 وهو الصدق فاستعمل لفظ الصدق في الادعائي من حيث انه قسم للمكان انتهى  
 ونوقض ما اختاره السكالي بالترديد ولو قبحا به ان قدر التبعيه حقيقه لم  
 يكن تخييليه لانها مجاز لغوي عنده فلم تستلزم المكسبه للتخييليه وذلك بطا بالافاده  
 والا فلو كانت استقاراه فلم يكن ما ذهب اليه مقنيا عما ذكره غيره واجيب عنه  
 بوجوه ضعيفه ولذا قال العصام \* هذا لا يرد على ما يذب عن السكالي \* ولكن  
 دفعه بوجوب احدهما انه يعترض على القوم بانهم لو قبلوا الاعتبار في التبعيه  
 لصارت استقاراه بالكفايه واستغنوا عن اعتبارها لانهم يجعلونه الاستقاراه

الشيء في زيد باللفظ الآخر وجعلها نفسها في  
 من اجزاء اللفظ على المصطلح باللفظ المستعمل في  
 فيه وانما كان في ما اشار اليه المصطلح بقوله لا يستعمل  
 اللفظ في الاشارة حيث ان الموضوع له في الحقيقة  
 في الحقيقة حيث ان الموضوع له في الحقيقة  
 في الحقيقة حيث ان الموضوع له في الحقيقة  
 في الحقيقة حيث ان الموضوع له في الحقيقة

الشيء في زيد باللفظ الآخر وجعلها نفسها في  
 من اجزاء اللفظ على المصطلح باللفظ المستعمل في  
 فيه وانما كان في ما اشار اليه المصطلح بقوله لا يستعمل  
 اللفظ في الاشارة حيث ان الموضوع له في الحقيقة  
 في الحقيقة حيث ان الموضوع له في الحقيقة  
 في الحقيقة حيث ان الموضوع له في الحقيقة  
 في الحقيقة حيث ان الموضوع له في الحقيقة

الشيء في زيد باللفظ الآخر وجعلها نفسها في  
 من اجزاء اللفظ على المصطلح باللفظ المستعمل في  
 فيه وانما كان في ما اشار اليه المصطلح بقوله لا يستعمل  
 اللفظ في الاشارة حيث ان الموضوع له في الحقيقة  
 في الحقيقة حيث ان الموضوع له في الحقيقة  
 في الحقيقة حيث ان الموضوع له في الحقيقة  
 في الحقيقة حيث ان الموضوع له في الحقيقة



















لا يكون الا بغير اسناد الفعل الى المصدر  
واسناده الى الماخوذ من ضرب من شديده  
يؤسسه في الماخوذ والزماسه انه لا ينفك  
نحو ضرب في مفعولة او مقدرة فهو حقيقة  
لا ينفك على الاستماع باجر اليه حقيقة  
لا ينفك في اعتبار وقوع الفعل عليها  
والمفعول له لا ينفك اليه الفعل المجهول  
واسناده الى السبب الغير المفعول له مجاز  
سبب يكون

لا يكون الا بغير اسناد الفعل الى المصدر  
واسناده الى الماخوذ من ضرب من شديده  
يؤسسه في الماخوذ والزماسه انه لا ينفك  
نحو ضرب في مفعولة او مقدرة فهو حقيقة  
لا ينفك على الاستماع باجر اليه حقيقة  
لا ينفك في اعتبار وقوع الفعل عليها  
والمفعول له لا ينفك اليه الفعل المجهول  
واسناده الى السبب الغير المفعول له مجاز  
سبب يكون

كناية عن كون الهموم مجازية لا تسمى  
الهموم يستلزم ان يكون الهموم مجازية لا تسمى

لا يستلزم الحقيقة العقلية كاللفظي نحو سرتي رؤيتك واقد منى بلدك فان كلا  
من السرور والاقدام ليس بوجودهنا حتى يطلب محلا يقوم به بل هو امر مجازي ذكره تجب  
على ثبوت السرور وجوده والقدوم واسناده كثيرة في مرادها البلاغة وانكر الرازي رعاها  
ان المسند في المجاز العقلي لا يكون الا في الخارج فلا بد له من محل لا مستماع قيامه  
بنفسه وتبعه اسكالي والخطيب واعلم انه المصمم لم يقرب الى الحقيقة العقلية وبها  
نسبة السمتي الى ما هو له في ظاهر حال التكلم لانها ما من المجاز العقلي لعدم تعلق  
الغرض او لاشارة الى مذهب الشيخ وقيل بالبحث في علم البيان عن العقليين فيه  
نظروا انه المجاز العقلي اربعة اصناف باعتبار الاطراف وكذا العقلية ثم انه قد يدل  
عليه صريح الجاهل وقد يكون كناية كما ذكره في قولهم سئل الهموم \* والمجاز بالزيادة  
لفظ تغير اعرابه بسنن زائد على المراد \* امي مستغن عنه واضحا فيه خل فيه نحو كوفي بانه  
وان لم يكن عند صاحب المتاجر مجازيا ولا يدل فيه ما تغير اعرابه بتغير عامله او بتغيره  
ليس بهذه النابة فلا ينقص الطرد والعكس ومن قال تغير اعرابه الاصل الى غيره  
للتقصي عنها فلا ينقصي ولقد احسن المصمم رحمه الله حيث ابدل كلمة الى لفظ وحذف  
الحكم الذين في قولهم \* نحو قوله تعالى ليس كمنك شيء \* امي كان في الدلالة على المراد  
\* ليس كمنك شيء في غير نصب مثله الى الجوز زيادة الكاف \* وفيه وجوه بعضها  
قد سبق \* والمجاز بالنقصان ما تغير اعرابه بنقصان شيء \* مما يدل على اصل المعنى  
\* في اللفظ \* دون المعنى فلا ينقص نحو ان زيد قائم اذا نقص من انما زيد قائم \* لقوله  
تعالى واسئل القرية امي سئل اهل القرية \* والزم السوء ان عمر الجاهل  
وهو غير صحيح واما خلق الله تعالى فيه الشعور والتكلم وان جاز الا انه ذلك انما  
يكون عند خزن العادة وليس المقام فيه فيخوف المائل تغير الاعراب الى النصب  
وفي تقديم الجاهل ومنه ما سبق نوع وقد \* امي المجاز بالزيادة \*  
المجاز بالنقصان \* يسميان مجازان الاعراب \* واعلم ان اطلاق لفظ المجاز  
على كلمة تغير اعرابها بالاشتمال على القوم وعلى سبيل التسمية والاعاق عنه

فقد كان قولهم سئل الهموم من الهموم  
قوله كان قولهم سئل الهموم من الهموم  
تقدير مجازي بقرينة إضافة الصيغة  
بغير الهموم نسبة الهموم الى الهموم  
التي كانت في الهموم نسبة الهموم الى الهموم  
المجازية في الهموم نسبة الهموم الى الهموم  
بقرينة إضافة الصيغة بغير الهموم  
نسبة الهموم الى الهموم نسبة الهموم الى الهموم  
بقرينة إضافة الصيغة بغير الهموم

استلزام











٤٧  
مبلغ في احتيا امانة التوقيف وكذا فداها  
تقديم الكفالة الى هذه الاقسام  
عبد مصلطه  
٤ و التوقيف  
فيه عليه  
اطول

الكناية يتناول الى توبيخه وتلويح ورمز وإيماء وإشارة والمناصفة للعرضية اسم  
التوبيخ وهو لفظ قصد به معنى بلا استعمال فيه فليس بحقيقة ولا مجاز ولا غير  
ان كثرة الوسائط اسم التلويح وان قلت منع خفاء الرمز وبلا خفاء الایماء  
والإشارة ثم قال والتوبيخ قد يكون كناية يراد بها المعنانية معاً وقد يكون  
مجازاً يراد به المعنى التوبيخي فقط بحسب القرائن وقيل عند الرمحسري انه  
الكناية مستعملة في غير ما وضعت له والتوبيخ في الحقيقي والمجازي او الكنائي  
المعنى المعرض به مقصود بالسابق من غير استعمال اللفظ فيه وقد يصير  
التوبيخ بحيث يجعل الالتفات به نحو المعنى المعرض به فيكون كانه المقصود  
الاصلي الذي استعمل فيه اللفظ لقوله تعالى ولا تكونوا اولي لما خرب ولا  
يخرج به عن توبيخ بحسب اصد لها انه قد مر لانه منزلة الحقيقة والتفريح حتى  
يصير المجاز حقيقة عينية والكناية بحيث لا يمكن ارادة الاصل بل كانه اللفظ  
موضوع لكنني عنه فيجوز ان يرفع عليها مجاز او كناية كلفظ المسافة  
به ظهر انه التوبيخ يجامع كلا من الحقيقة والمجاز والكناية ولا يوصف  
اللفظ بالقياس الى المعنى التوبيخي بشئ منها وانه لا يكون اللفظ بالقياس  
الى الحقيقي والمجازي والكناية توبيخاً بل لابد فيه ان يكون وراء هذه المعاني  
معنى آخر وقيل دلالة الكلام على معنى من غير ان يكون حقيقة فيه ولا  
مجازاً ولا كناية امر لا يقبل عقل واتحق ما نقل عن السكاك من ان  
توبيخ مجاز او كناية ورده قدس سره بانه من مستبقات التاكيد  
علم انهم قد طبقوا على انه المجاز والكناية ابغ من الحقيقة والصريح لكونها  
عوى السني بسببه والتميم الكلام بالحكمة الذي بحلاله تتم الصالحات  
على رسول وآله افضل الخيرات والتقييد عنان الاقلام في بدياء اسرار  
الارقام خوفاً من المذلل على الناظرين الاعجام مع حدوده عنه تامل  
مغال خصوصاً منها ما به قوام سرية الاثقال وعلى المستفيدين منه

منه انما هو الكتاب الذي قال الكتاب في انما هو  
منه انما هو الكتاب الذي قال الكتاب في انما هو

[illegible]

مما هو في الجوار العظمى قد تفرغ بيان  
الوقوف عليه التوفيق والجار العظمى  
من توفيق الذباب

لا وقد يكون الخاتمة برادة الخاتمة معاه  
 القول لتمام يدل على استوفى فانه  
 في الايداء ويلزمه لا سيما في الخاتمة  
 انهاء محمد اربعة اربعة اربعة  
 في الخاتمة فقط لان الخاتمة في الخاتمة  
 الخاتمة في الخاتمة في الخاتمة في الخاتمة  
 الخاتمة في الخاتمة في الخاتمة في الخاتمة

قوله وفيه ظهروا القوم بجميع آراء  
المجازي باستعماله في  
فان هذا مستلزم من  
وهو انجاز التوقيع على الجواز المركب  
اذ ليس فيه  
نقطة في القاموس  
وهذا الجواز يفسد في نفسه  
حقيقة او جازا او كفاية ويدل بسببه  
اللفظ مفاد



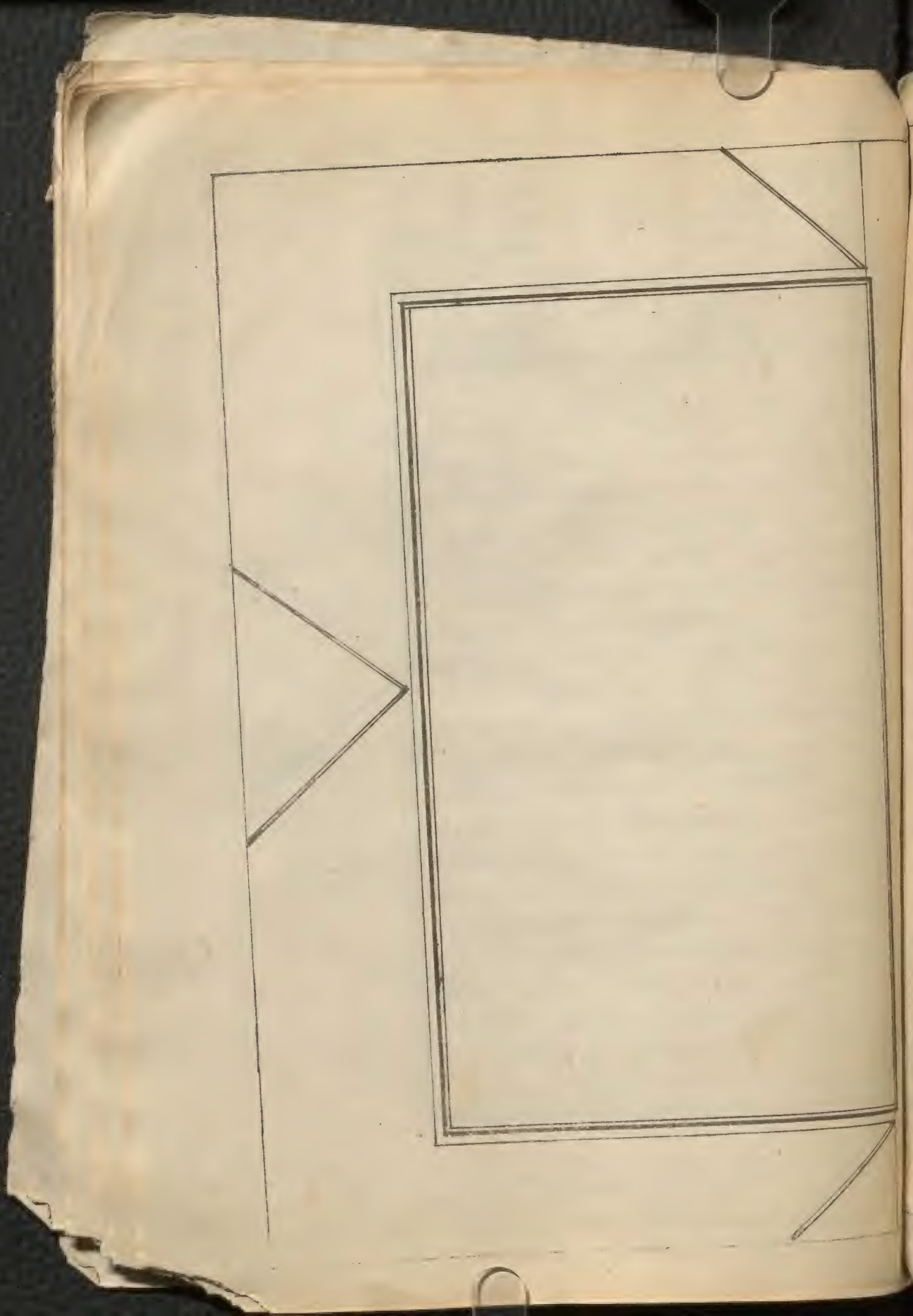
على المعنى الموضح به فلا يوصف اللفظ  
 بالقياس الى المعنى التوضيحي بحقيقة ولا  
 بجواز ولا نافية لفظاً من استعمال اللفظ  
 فيه مع كونه مقبلاً في حد ذاته  
 فلا يكون اللفظ بالقياس الى معناه الحقيقي  
 او المجازي او المكنى عنه تقييماً بل لا بد  
 ان يكون هناك معنى آخر فاداً فقتل  
 العلم من سلم المسلول من المعنى الاصل  
 و اردت به التوضيح فيجوز  
 و انحصار الاسلام فيجوز  
 و المعنى المكنى عنه المستلزم للمعنى الاصل  
 هو انتهاء الاسلام عن المودى المعنى  
 المقصود من اللفظ استعمالاً و اما المعنى  
 الموضح به التوضيح استعمالاً و اما المعنى  
 الاسلام عن المودى المعنى  
 ذلك حال الحقيقة و المجاز اذ قصد بهما  
 التوضيح على الفتح

ارشدتم الله الى سبب العافية ان يستغفروا لي ولو احدى بالنعم الباقية  
 و هو لا يشكر الناس الا يشكر الرب من يقول سبحان ربنا رب العزة  
 عما يصفون و سلام على المرسلين و الحمد لله  
 رب العالمين

كتبه خلوصي  
 محمد بن  
 محمد











هذا رسالة  
علاقة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حم الشاكرين والصلوة على سيد الاولين والاخرين وعلى آله الطيبين الطاهرين  
وتبعد فاعلم ان طرزا المراد منه حقيقة ومجازا وكناية فالحقيقة لفظ مستعمل فوضع له من  
حيث انه ما وضع له والمجاز لفظ مستعمل في غير ما وضع له من حيث انه غير بعلاقة بينهما اي اتصال  
ومنا سبب بين الموضوع والمستعمل فيه مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له والمجاز لفظ مستعمل  
في لازم ما وضع له بلا قرينة مانعة عنه يعني ان الكناية من حيث انها كناية لانها في الموضوع له  
لما ان المجاز ينافي له لكن قد يمنع فيها ايضا بحسب خصوص المادة ذكر صاحب المسنف في قوله تعالى  
ليس كمثل شي ان كناية عن نفى المثل وقيد الجينية في تعريف الحقيقة والمجاز لتلايق تعريف كل  
واحد بالآخر في مثل الصلوة اذا استعمل في الدعاء والاركان والعلاقة في المجاز لاخراج  
اللفظ لقولنا هذا الغرض من كتابه والقرينة لاخراج الكناية المستعملة في غير ما وضع له  
مع جواز ارادته والعلاقة لما يقتضيه فيقال انها للزوم اي لزوم المعنى المستعمل في الموضوع له  
والمراد بالزوم هنا اتصال بينهما بنقل من احدهما الى الاخر في الجملة وذا يوجد في كل امرين  
بينهما علاقة مشابهة او غيرهما وتعتبر جارية فيقال انها مشابهة اي مشابهة المستعمل فيه له  
فما استعاره او غير مشابهة فمجازا مجازا عن مرسل وذلك الغير ما مصدرية اي كونه الموضوع  
مصدرا اي محل صدق للمعنى المجازي كما لا يستعمل في النعنة في نحو اعجبني يد فلان او مظهرية  
اي كونه محل ظهور له كما في يد الله فوق ايديكم والمراد القدرة لظهور اثرها فيها او مجازا  
كالرؤية المستعملة في الدلو لانها مجازا وركيوان الذي يستقي عليه او جارية اي كونه جزءا له  
كالعين مستعملة في الطليقة التي تطلق القوم من مكان عال او كناية اي كونه لفظا له كالاصابع  
في نحو يجعلون اصابعهم في آذانهم والمراد اناطهم والانا مل رؤس الاصابع او سببية  
كالغيث في ريحها الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او سببية نحو اصطر السحاب نباتا اي غيها  
سببية النبات وكونه ساقا اي كونه ساقا على المجازي باعتبار زمان الحكم كالتياح في  
وآتوا اليها حي امواتهم اي الرجال الذين كانوا ينامي او كونه لاجزا اي كونه لاحقا وطاريا



على المجازي في الزمان الآتي كما في ارا في اعصر خمر اى عصير يصير خمر او محمية اى كونه  
محلاة كالقرية مراد بها اهلها في واسئل الغيبة او حالية اى كونه حالاً وموجوداً فيه الرحمة  
تخفى رحمة الله اى في جنه اجماله فيها الرحمة او آليه اى كونه آله له نحو واجعل لى لسانه  
صدق اى ذكر احداً قال آله لسان اى كونه مطلقاً والمستعمل فيه مقيد كالشفقة  
مراد بها المشفق او تصيد اى كونه مقيداً والمستعمل فيه مطلق لقوله ولكن زنجي غليظ المشافر  
ادعوم اى كونه عاماً والمجازي جزئ من جزئياته كالدابة في الفرس او خصوص اى كونه  
خاصاً وجزئياً من جزئيات المعنى المجازي العام كالفرس في الدابة او قوة اى كونه المجازي  
صاحباً لا تقصاف بالموضوع له كالمسكر في السكر التي اريقت او لازمية او ملزومية اى كونه  
لازماً له وملتزماً ونحو اوتيت زيدا بمعنى ضربته وضربه بمعنى اذنبته او عليه اى كونه عليه له  
او معلولية اى كونه معلولاً له كاري في الحراة والحراة في النار او تعجز اى كونه متعلقاً به  
او بالعكس كالضرب في الضارب والمضروب او بالعكس او شرطية اى كونه شرطاً له  
كالايان في الصلوة في وما كان الله ليضيع ايمانكم اى صلوتكم او مشروطية كالعكس او لالة  
اى كونه دالة او مدلولاً وقد يجتمع في مجاز واحد اكثر من نوع واحد كالمستعملة  
في سفة الانسان يجوز فيه اعتبار التقيد والمشابهة في الخلقة فعلى الاول مجاز مرسل  
وعلى الثاني استقارة فجميع علاقات المجاز اللغوي ثمانية عشر ومن مشابهاة مقصدية  
مظهرية مجازة جزئية كلية سببية كونه اى محمية حالية آليه اطلاقاً تقيد  
عموم خصوص قوة لازمية ملزومية علمية معلولية متعلقة بكسر اللام متعلقة بالفتح  
شرطية مشروطية دالية مدلولية وقد يعتبر تدخل بعضها في بعض كما اعتبر في علم الاصول  
وقد تسعة مشابهاة كونه اى استقارة وحلول جزئية كلية سببية شرطية واما  
الاستقارة التي ملاقة المشابهاة وقسم المجاز بمعنى اللفظ المستعمل في غير الموضوع له  
بالعلاقة والقرينة فعدد السلف مصرحة وملكينة والمصرحة لفظ المشابهة المذكور المستعمل  
في المشابهة كالاسد في رأيت اسداً في يده سيف وملكينة لفظ كذا لك لكن غير كذا كلفظ  
السبع الغير المذكور في قوله اظفار المنيه تشبث بظفار حيث تشبث المنيه بالسبع ثم  
استعمل لفظ السبع فيها وترك ذكره ودل عليه بذكر لازمة الذي هو الاظفار والاطفار  
ليس بمجاز بل المجاز عندهم ثبوت المشابهة الذي هو المنيه وبذلك الاثبات يسمى استقارة تخيلية



عندهم فالاستقارة التخيلية عندهم لازمة للمكنية وليست قسمها من المجاز اللغوي الذي  
هو لفظ المستقر في غير ما وضع له بل من المجاز العقلي الذي هو إثبات الشيء لغير ما هو له  
فاللازم المذكور حقيقة لغوية عندهم وجوز الريح في كونه مجاز لغوي أو كانه للشيء  
رادف لشيء رادف للشيء به كما في مقتضى عهد الله فان للهد رادفا هو الابطال لشيء  
رادف الجبل المولف والبناء الذي هو التقصير في اخراج الشيء عن حقيقة ونقصه \* ثم  
المصرحة مفردة وهي لفظ المشبه به المفرد المذكور المستقر في المشبه المفرد ومركبة ويسمى  
بالتمثيلية هو عند لفظ المشبه به المركب المستقر في المشبه المركب الذي هو الهيئة كما حده  
من عدة امور نحو قولهم اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى المستقر في المتردد في الفتوى  
وعند بعض المحققين يجوز ان يكون التمثيلية اللفظ المفرد المستقر في المشبه المركب كاللفظ  
المعبر اذ المستقر في النهار المشتمل الذي شابه زهر الرب فالجواز المركب عندهم محصور  
بالاستقارة وانما كونه المجاز المركب مجازا ام سلا ايضا من هو اي مع المركب اليانين  
مصدر المستقر في معنى اني متخبر من اللازم له ثم المصرحة ايضا اصلية ان كان اللفظ  
المستقر غير المستقر واخر في اسم جنس كاللفظ الاسد في الرجل الشجاع او علما كالجاني خفيفة  
خفيفة في العالم المتبحر وتبين ان كانه لفظ المستقر كلفظ كمال او كمال ناطقة بكذا  
بمعنى دلالة على كذا او لفظ اخر في عذبت امرأة في هرة استقر المصدر  
الذي هو النطو للدلالة ثم استقر لفظ او ناطقة لدلالة تتبعية للمصدر واستقر  
الظرفية التي هي متعقبة معنى في السببية لمسا به السببية لها في الملازمة ثم استقر في  
معنى الباء السببية ببيتها واما عند السكاك في معنى اللفظ المستقر في غير الموضوع له  
بجلافة المشابهة مصرحة مفردة او مركبة بالمعنيين المذكورين ومكنية والمصرحة حقيقة  
او اتحققت المعنى المراد حسا كما في الاسد المستقر في الرجل الشجاع او عقلا كالصراط في  
الذين وتخييلية اذ لم يكن المعنى المراد متحققا لا حسا ولا عقلا بل كانه صورة وهمية كاللفظ  
الاطفار في اظفار المنيه المستقر في صورة اخر عنها الوهم حين شبه المنيه بالبيع في  
الاغتيا لاذ الوهم يصورها بصورته وثبت لها اظفارا مثل اظفاره فذلك الاظفار  
لا وجود له لاني احس ولا في العقل بل في الخيال فلذا سميت تخيلية والمكنية لفظ المشبه  
المستقر في المشبه به كالمنيه في قوله اظفار المنيه بسبب بطلان فانه شبه المنيه بالبيع



وجعل السبع صنفين حقيقي وهو البطل المخصوص وادعائي وهو الامر المعنى الذي شأنه  
 الا بالاكتمال غير توفيق بين نفع وضرار وهو الموت واستعمل المنية في هذا المعنى من حيث انه  
 سبع او دعائي لامر حيث انه الموضوع له واختار ارجاع صورة الاستقارة المتبقية عند  
 القوم الى صورة الاستقارة المكنية بجعل قرينتها ملكية والتبقية قرينتها وادعائها العقلية عند  
 القوم الى الاستقارة بالكنية بتسمية المنسوب اليه المجاز بالمنسوب اليه الحقيقي واما عند  
 الخطيب فالاستقارة بالمعنى المذكور مصرحة مفردة او مركبة اصلية او تبعية وبمعنى ما يطول  
 عليه لفظ الاستقارة مصرحة وكنية وتخييلية فالمصرحة لما ذكره السلف والمكنية بتسمية  
 بسئ في النفس مع اثبات لازم التشبه بالشيء للدلالة على ذلك التشبيه المضمر في النفس و  
 التخييلية ذلك الاثبات فالمصرحة مجاز لغوي والمكنية ليست مجازا لغويا ولا عقليا و  
 التخييلية مجاز عقلي ثم ان لفظ المجاز يتأويل ما يطول عليه المجاز ينقسم الى مجاز لغوي  
 ومجاز عقلي ومجاز بالزيادة ومجاز بالنقصان فالجواز اللغوي اللفظ المستعمل في غير  
 الموضوع له بعلاقة وقرينة كما سبقت والمجاز العقلي نسبة الشيء الى غير ما هو له في  
 ظاهر حال المتكلم مثل انبت الربيع البقل او المنبت هو الله تعالى والربيع وقت  
 الاثبات ويزم الامير الجند والهازم جند الامير وهو آخرهم والمجاز بالزيادة لفظه  
 تغير اعرابه بسئ زائد على المراد نحو قوله تعالى ليس كمثله شيء اي ليس مثله شيء فتغير  
 نصب مثله الى الجر بزيادة الحذف والمجاز بالنقصان ما تغير اعرابه بتقصا في اللفظ  
 كقوله تعالى واسأل القرية امي اسأل اهل القرية فحذف الامل تغير اعرابه الى النصب  
 ولما هما يسميان مجازا في الاعراب واما الكناية فللفظ اريد به لازم معناه من غير  
 قرينة مانعة عن ارادته والمكني عنه اما ذات نحو طعن فلما جمع صنفك وصفه مثل فلان  
 طويل الجناذ بمعنى طويل القامة او شبه بينهما نحو ان

الكرم في بيت فلان بمعنى امر الكرم

في فلان



تعلقات قره  
دیه لی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله اجمعين \* اما بعد \* فقد سرت  
رسالة الاستقارة للمحمود الانطاكي اختصارا وموجزا وما كان عليه الفهم للطلاب اردت  
ان ابين بعض الملاحظات بعون الله وهو حسي ونعم الوكيل \* قوله الحمد لله افردا بحقايقه \*  
اي متميزة ما به جميع الاشياء سواء كانت مسائل جميع العلوم او غيرها والتميز نفسه  
عظمي فيصح ان يكون محمودا عليه ويمكن ان يراودا بحقايقه تعديل المجاز والكناية فغيره براءة  
الاستعمال على سبيل التورية على الاول وعلى الحقيقة على الثاني وانما لم يذكر اسم الله  
للتعظيم والتنبيه على ان من تصف بهذه الصفة لم يكن غير الله تعالى وكذا في القصيدة \* قوله  
الترشح باعلى الدقائق \* الترشح لغة التزيين والمراد باعلى الدقائق هو القواسم فانه اعظم من  
سائر الكتب المنزلة لكونه ناسخا وبقا حكمه الى يوم القيمة ومن سائر كلامه ومجراته عليه  
السلام والباء اما صلة فالقرآن ما به الترشح والمرشح منه جميع احكامه واماسيية ما يعني  
ابن عليه السلام ومنه بسبب القرآن ودلالة ويمكن ان يراودا على الدقائق ودينه عليه السلام  
والترشح اسم من ان يكون بالقواسم ويسننه عليه السلام ويمكن ان يراودا ترشح مجهولا وقب  
براءة الاستعمال فليتأمل \* قوله وعلى آله \* اي اتباعه في دينه عليه السلام فالجرحون  
اسم مفعول ما صفة كاشفة فالمراد من ملايم العلایق النفسانية هو الشرك بالله  
تعالى وصفة احرازية فالمراد منه هو الكبرياء يمكن ان يكون اسم فاعل وهو المبلغ فان

لا بد من الاستعمال في الاصطلاح كونه  
دلالة الكتاب من اللفظ  
ويعتبر به التورية والاعتبار  
والترشح بالترشح والاعتبار  
على التورية العظيمة \*  
سنة



المناسب بالجر واسم فاعل اسم يكون بعد وجود المجر واسم مفعول وفيه براءة الاستئصال  
به قوله فيقول \* اي قولنا اعتقاد يوجب النجاة عن هول يوم التناد وعدل عن ضمير  
المتكلم الى المظهر الذي هو العبد المقتول للاستعفاف او في ذكر العبودية والافتقار  
بهن المقام واعتراف بعجزه وقصور بضاعته فتحا لباب فيضه وفيه التفات من  
المتكلم الى الغائب عند السكالي فانه يلتقي بجر العبدول عما يقتضيه ظاهر المقام من  
غير سبوت ذكره ويكون هذا التفتا على مذهب الجمهور اذ جعل البسملة جزءا من الكتاب  
السيوط تقدير ابتهى فيها اسم الظان السلام الداجلة على المظهر الموضوع موضع  
المضمر للمجد الخارجي لان ذلك الضمير ان كان للغائب فلا بد من تقدم ذكره  
ما لفظا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد او معنى سوا الكامن  
بدلالة لفظ عليه كقوله تعالى اعدوا هو اقرب للتقوى او قرينة حال لقوله تعالى ولا يوبى  
الحل واحد منها السدس او حكما كالضمير المضمرة ما بعده نحو ربه رجلا ومنه ضمير السابعة  
والقصبة والمعرف باللام الموضوع موضع المضمر المتقدم ذكره في الجملة فيكون للمعرب  
الخارجي وان كان للمتكلم او المخاطب وبهما متقين عند المخاطب فيكون المعروف  
باللام الموضوع موضع احد هما متقينا عند المخاطب مثل خرج الامير اذا لم يكن في البلد  
الامير واحد \* قوله الطاف ربه \* جمع لطف وهو احسان برقي ولطف الله احسانه  
الى عباده بايصال المنافع اليهم برقي فحينئذ يحتمل ان يبقى على معناه المصدرى  
والجمع باعتبار مواده المتعددة بتعدد ما يرفقه به والاولى ان يجعل اللطف بمعنى  
اللطيف به وحينئذ لا يحتاج الى توجيه الجمع ويجوز ان يجعل من اللطيف بمعنى  
الدفق فياسب ان يراد بالالطاف نعمة دقيقة واخفية بمنزلة الكاشفة وفي الكلام براءة  
تقوم لان كانه ملك براءة واختار من بين اسمائه احسن الرباء الى انه غير مستقر  
بالامر بل يحتاج الى تربية ربه احتياج الالطاف واستئصال الافعال وصف الالطاف  
بالخفية مع انه كما يقتضيه الحقيقه وهي النعمة الباطنة يقتضيه الى الجلية اظهارها  
لاخفي واعراضا عما ظهر اوله حاجته بهذا الى النعمة الخفية التي  
من جهتها الافتقار على التاليف \* قوله ابن قزوين \* كنيته واسمه  
حسن بن مصطفى بن حسن الاید بنی مولدا وادنى موطئا واعلم ان قره ديه

بما في فقت بل في اختيار الجمع على  
الافراد وكنته اول فقت نعم وذلك  
هو الاشعار بان الله بكلمة من  
الوقت فتناسب ان يطلب الطاف  
المتعددة في محله



بالقاف والراء والدال المهملين والباء المعجمة المثلثة والكل مفتوح اسم قرية من قرى  
 الأبدن قريب من كوزحصار وهو مدينة في الأبدن وفي هذه القرية اب اب هذا المحرر  
 ابي جده \* قوله حقهما \* اى احسن وفخره دبر لي فرجع احد شقي الضمير من انا تقدير  
 واما معنى بقية يعنى احاط بهما احاطة تامة مغفوة اى ستر لدنوبهما ويرد عليه اسم  
 فيه عشرة فاكهة دنوبهما وانها احاطت بهما من كل جانب وهذا الاعتراف في حق الاب  
 من سوء الادب ويحجب بانه غلب نفسه او ادعى صراية دنوبه اليه \* قوله اكلية \*  
 لا يخفى ما بين الخفية والكلية من صنعة الطبايق وجملاء المغفوة من انها من الامور الخفية  
 بجملاء الاثر المترتب عليها فلما نه طلب مغفوة عظيمة ظاهرة الاثر \* قوله الانطلي \*  
 مولد \* والكلية موطننا ثم توفي في سنة تسعين ومائة والف حال لونه مدرس في مدرسة  
 عثمان باشا رحمها الله تعالى \* قوله طاب لقرته \* اى حاله في قبره والرى بالفصح  
 والقصر التراب في تحت الارض فنجاد مرسل بذكر المجل وادارة الاحمال ويكن الحقيقة الموتى  
 المكاتب \* قوله بجرمة احمالي \* حال في احاشية المراد باحمالي باحماء المهلة اسم فاعل  
 افا الرسول عليه السلام او اوى الحديث لانه من المحدثين وبالجمجمة اسم منسوب  
 اما آدم عليه السلام او حبيب الجار مع رفيقه وفيه تأمل فليتأمل انتهى \* \* قوله على ما  
 نظوبه \* اى دل عليه كتبهم دلالة صريحة وذلك اما بذكر المزدوم وادارة اللازم فجاز  
 مرسل واما تشبيه الدلالة بالنظوة في ايضاح المراد واستقراء النظوة للدلالة استعارة  
 اصلية ثم استقوى من النظوة بمعنى الدلالة نظوة والمجاز او الاستعارة في نظوة بعتنه  
 والبرز على ورثة العلم والاطلام وعلى ورثة عنق جمع زبور بالفصح بمعنى الكتاب والى  
 انشأ بالكتب لفظا ومعنى وان كان الادل اعم فان بعضها من التأخرين لم يكتبوا  
 في كتبهم ولكن لفظوا به ومع منهم حتى تغل عنهم بطنا بعد بطن فاسب بالاعمية الدلالة  
 وبالاخصية النظوة وهذا الى ما قبل انه اختلاف لفظي للنظوة والدلالة والكتب والبرز  
 للضن واعلم انه المراد من المتقدمين في فن البلاغة كعب القاهر ايجر جائز  
 واضع هذا الفن وصاحب الكشاف وصاحب المفاتيح ومن المتأخرين كالحطاب  
 الدمشقي وسائر من اختصر المفاتيح وسراج المفاتيح والتلخيص \* قوله من معاني  
 المجازات \* بيان لما في على ما اراد بالمجازات جميع انواع الفاظها كالمجاز المرسل

هذه اشارة الى ان ما اردته في هذه  
 الرسالة بين ما قاله الشيخ  
 تفاوت في الحال الا في الاجمال وفيه  
 محنة الرسالة عدم خاتمة مسائلها  
 لا قاله شيخنا

والاشارة



والاستفارة المعرحة والاستفارة بالكساية والاستفارة التخييلية وادار بالمعاش  
 معانيها الاصطلاحية الآتية فالأضافة من قبيل اضافة المدلول الى الدال \* قوله وما ينطق  
 بها اي من اقسامها وقرئتها ومذايبها وامثالها واما الثانية فبما فيها في هذه الرسالة  
 طفلي ويمكن ان يتصل فيما يتعلق بها \* قوله فرائد فوائده جمع فائدة وهي في اللغة ما  
 يعصيب الى الفوائد وفي الصرف ما اكتسب من علم او مال وهذه المسائل او الدقائق  
 المشبهة مكتوبة من القوم سواء اخذت منهم اولاً والعرائد جمع فريدة وهي الدرر  
 الثمينة التي تحفظ في ظرف على عدة ولا تخط باللا الى سرها واصفها الى الفوائد من  
 قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي فوائدها كالفوائد وايضا يقال لمثلها من اضافة  
 المشبهة الى المشبه كبحين الماء ٣ وهذا في اصطلاح اللبيان يسمى تشبيها مؤكداً وبيفا  
 ويجوز ان يكون من اضافة الموصوف الى الصفة بل الاولى ان يكون قوله فرائد  
 فوائدها وصفاً لا اضافة فعل الى الاخيرين يكون فرائد استفادة معرحة وفوائدها  
 ترسيخاً فان المذكور مشبه به والمشبه متروك فاستعمل لفظ الاول في الثاني  
 \* قوله ان يرفع \* معناه بالباء وفاعله تحت راجع الى الله تعالى ولفظ من مفعوله  
 ويمكن ان يبقى لازماً لفظ من فاعله \* قوله بالاهتمام \* اما من لا يهتم فكانه ليس  
 من ذوي العقول فكيف يندرج في الاما ففيه ترغيب للطالبين الى الاجتهاد والاهتمام  
 \* قوله احترار عن الذنب \* فانه لو تركها لزم مخالفة قوله تعالى اقرابا سم  
 ربك وقوله تعالى وقل الحمد لله ومخالفة اجماع المفسرين والمخالفة لها ذنب  
 \* قوله بالاجزمية \* اشارة الى قوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يسد  
 بالسبلة فهو ابر والقوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ بالحكمة فهو اجزم فلو  
 تركها لزم ابرية كناية \* اجزمية \* قوله القاسمية \* اي المنسوب الى ابي القاسم  
 وهي كناية للنبي عليه السلام فان قلت ان هذا مخالف لما قالوا من انه ينسب  
 الى المصدر من المركب كعدي في معدي كمركب قلنا انه اذا سوى جزاً في التمييز  
 والشهرة والمقصودية والافتنسب الى الجوزء المميز والمقصود او المشهور سواء  
 اولاً او آخرها فهنا المميز هو الثاني \* قوله ورعاية الى آخره \* عطف على احتراراً وفيه  
 جواب عما يروى انه لا مثال بقوله عليه السلام وبارك في حاصله كذا

قوله الادارة التمنية ناسب ان يسمى  
 فريدة لانها تحفظ في الطرف على عدة  
 ولا تحفظ في الطرف فائدة فائدة التمنية ناسب  
 ان يسمى فريدة \* مستند  
 قوله كجبهه الا وسمه قبل التسمية المؤكد  
 وهو ما اضيف اليه بالاسم بالاسم بعد  
 حذف الاداة، فليحذف اسمها جبهه حقيقه  
 او كذا القاصي \* مستند  
 في وجه الادوية انه في الاحتمال الاول  
 يحتاج الى التسمية بالعبارة بخلاف الثاني  
 لا يحتاج الى التسمية بالعبارة بخلاف الثاني  
 ادوية الثاني ايضاً \* المستند

لا في المركب الوهمي استفادة وهي  
 ابلغ من التسمية بالعبارة



من ملاحظة القلب فما الحاجة الى نقشه في الكتاب وحاصل جوابه انه لما ثبت الوجود  
لعيني وجودات اربعة وجود في العين ووجود في الذهن ووجود في العباد و  
وجود في الكتابة فاسباب ان يحد كل نوع من الموجود بوجوده في ذلك النوع  
واسرار يذكر اسمه او لا الى احوال الموجودات العينية هو وجوده في اول المعارف  
الحقة هو معرفة الحق واول الاذكار والنقوش وذكر اسمه ونقشه قوله  
سفيان مشهور انه اهدى لغوي \* وهو الوصف بالجمل بقطبا على الجمل  
الاختيارى مطلقا \* والآخر عرف \* وهو فعل بشئ بتعظيم المنعم قصدا لانعامه  
مطلقا وقيام شئهما مقام ذكرهما تركهما \* قوله وعلى كل \* اي على  
تقدير ارادة كل واحد من هذه المعاني الاربعة على عدة فتبين كل عوض عن المضاف  
الى المحذوف \* واما ان يراد به \* اي بالحد ويكوس المعاني الاربعة السابقة باعتبار  
المادة والمعاني الآتية باعتبار الصيغة قدم السابقة فان المادة مقدم طبعا  
على الصيغة فاسباب موافقة الوضع الطبع \* قوله المبني للفاعل الى اخره \* واعلم  
انه المصدر اما ان يراد به الحدث فهو امر اعتبارى لا وجود له في الخارج ولكن تعلقه  
بالفاعل في اللازم والمفعول ايضا في المتعدي لازم بحسب الاستعمال فلذا يقتضى  
فان علا ومفعولا لكن لما لم يكن في الاقتصاء بالوضع يجوز ترك الفاعل والمفعول  
منسيا ويتعلقهما يسمى المبني للفاعل والمفعول والمراد بالحاصل بالمصدر الاثر الحاصل  
منه حسيا كالهيئات الحاصلة بالمصادر اللازمة للفاعل فقط او بالمصادر المتعدية  
للفاعل والمفعول وعقليا كالالم الحاصل بالضرب فان قام ذلك الاثر بالفاعل  
فهو الحاصل من المبني للفاعل واسره وقع على المفعول فهو الحاصل من المبني للمفعول  
وقد يراد به اسم المصدر وهو الحدث بلا تعلق للغير فلا يقتضى فاعلا ولا مفعولا واعلم  
انه المصدر في هذه المعاني حقيقة بالاشتراك اللفظي ولكن الراجح ان غير الحدث  
والمبني للفاعل مجاز \* قوله ما يطلق عليه الى اخره \* اربعة الاول المبني  
للفاعل مع المبني للمفعول والثاني المبني للفاعل مع الحاصل بالمصدر والثالث  
المبني للمفعول مع الحاصل بالمصدر والرابع مجموع الثلاثة ويكون سبعة بضم الثلاثة  
اليها فالثلاثة آحادية والثلاثة ثنائية والواحد ثلاثية وبغرب هذه السبعة الى المعاني

المراد بالوجود العيني الموجود في نفس الامر

في نفس الامر ذلك النوع الذي هو الموجود في الخارج  
والذي هو في الكتابة والعبادة كذا سفيان  
جوابه بوري \*

يختار ان يكون مراده ما يطلق عليه الحكم  
اللفظي فقط حقيقة او مجازا او حكم  
الذي فقط حقيقة او مجازا او حكم  
ما يطلق عليه مطلقا او حكم لفظيا كانه اذ  
حقيقة او مجازا والمراد منه ان يطلق عليه  
فيما يتم في ارادة تلك الالف باللفظ لا بالشيء  
او يطلق في ارادة تلك الالف باللفظ لا بالشيء  
وجميع اسباب الحكم وزمانه ومكانه  
يقتضي على صورته الحكم والاستعداد  
والنظام الحكمي فحاصلها في العالم خمسة  
المتعدية فخره



الاربعة السابقة يحصل ثمانية وعشرون احتمالا واعلم انه اذا كان لفظ واحد  
 معنيين حقيقيين او مجازيان او احدهما حقيقي والآخر مجازي فصب على الجوز  
 استعماله في كل واحد من معنييه او معانيه بان يتعلق النسبة بكل واحد ولا  
 بالمجموع من حيث هو مجموع عند ثمتنا الحقيقية لكونه ترجيحيا بلا مرجح ولان الوضع  
 لكل واحد بالاستقلال يقتضي انفرد المعنى وعدم اجتماعه مع غيره فاضطررنا  
 اذا اريد كل الى معنى اعم وسموه بعموم المجاز لكون المعنى الاعم غير ما وضع له واما عند  
 السافعي فيجوز استعماله في كل بل يجب الحمل عند التجرع والقرآن ولا يحكم على احد  
 خاصة الا بقرينة وهذا معنى عموم المشترك \* قوله بمعنى اسم الفاعل \* اعلم انه  
 استعمال وزنه المصدر في معنى اسم الفاعل والمفعول مثل رجل عدل بمعنى عادل  
 ونسج اليمنة بمعنى منسوجة مجاز وذلك لا يقصر على السماع بل يجوز استعمال كل مصدر  
 في معنى اسم فاعله واسم مفعوله اذا قصد فائدة المجاز ثم اسم الفرق بين كون المصدر  
 بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول وبين كونه مبنيا للفعل ومبنيا للمفعول  
 ان يراى بالاولين الذات مع الصفة كما في رجل عدل ونسج اليمنة وبالاخرين الصفة  
 فقط واسم الفرق بين الاخيرين اذا كانت تلك الصفة قائمة بالغير بمعنى الفاعل او  
 واقفة على الغير بمعنى المفعول كما في زيد ضربه واقف قبصر \* قوله المعاني الثلاثة \* اى  
 الجنس والاستفراق والعهد الخارجى بالاشارة الى حمده عليه الصلوة والسلام في المعراج  
 بقوله لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وترك العهد الذمى لعدم  
 مناسبه غير المعين في مقام المدح واعلم ان لام التعريف يقال لها لام الجنس اذا  
 قصد بها التعيين والاشارة الى مفهوم مدخولها مع اعران الافراد نحو الانسان نوع  
 ويقال لها لام الاستفراق اذا قصد بها التعيين والاشارة الى مفهوم مدخولها  
 من حيث وجوده في ضمن جميع الافراد نحو ان الانسان لفي خسر ويقال لها لام العهد  
 الخارجى اذا قصد بها التعيين والاشارة الى مفهوم مدخولها من حيث وجوده في ضمن  
 بعض الافراد المعينة نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل ويقال لها لام العهد الذمى اذا  
 قصد بها التعيين والاشارة الى مفهوم مدخولها من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد او  
 الغير المعينة نحو دخل السوق وهذه الاطلاقات الاربعة بل تشترك لفظا ومعنى بجمل المذاهب







الاستفهام و اعلم ان هذه الالهام باعتبار اللفظ الموضوع وما ذكره الراجح من  
 الالهام باعتبار الموضوع له \* قوله لتعريف العهد آه يعني انه موضوع للمفهوم الكلي  
 هو العهد والتميز من غير اعتبار الافراد والماهية فيشمل الى جميع المعاني الاربعة اشتمال  
 الجنس الى الانواع والمعاني المستعملة في الالامنة فصول يحصل بها الانواع وانما حصل  
 اسم العهد مطلقا بجنس و اذا ضم اليه وجوده في ضمن بعض الافراد المعينة واحدا اكثر  
 فعهده خارجي او في ضمن الماهية بلا اعتبار الافراد بجنس او في ضمن جميع الافراد فاستفاد  
 او في ضمن بعض الافراد الغير المعينة فعهده ذهني يقال في تعريف العهد الخارجي ان  
 العهد الموجود في ضمن بعض الافراد المعينة قسم عليه البواقي الآتي فلا تغفل \* قوله  
 وغيره \* اي من الكساف وابن الحاجب والتيد الشريف حيث قال في  
 حاشية المطول وانحو ان معنى التعريف مطلقا هو الاشارة الى ان مدلول اللفظ  
 معروف معلوم حاضر في الذهن ثم قال وبالحكمة اذا استقرأت كلامهم تحققت  
 محصله استوفيت بما ذكرنا فيوافقه بما قال العصام في حاشية الجامي انها موضوعة  
 للاشارة الى ما يرضه المخاطب مطلقا تفكر هذا نقل عنه \* قوله كما صرح به البركوي في  
 الاستحسان \* اي معاراة الا نظر الذي هو شرح المقصود فانه قال فيه اعلم انه لام  
 التعريف موضوعة للجنس والاشارة الى الحقيقة وهي معنى واحد لا يتفكك الالام عنه  
 لكنه يحدد باعتبارات الاربعة اعتباره من حيث هو مع قطع النظر عن وجوده في  
 افراده نحو الانسان نوع ويسمى لام الجنس والحقيقة تميز اعن غيره وباعتباره من حيث  
 وجوده في ضمن فرد معين ويسمى لام العهد الخارجي واعتباره من حيث وجوده في ضمن كل  
 الافراد ويسمى لام الاستفراق واعتباره من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد من  
 غير تعيين ويسمى لام العهد الذهني وقد يسمى لام الجنس ايضا نظر الى المعنى الموضوع له  
 بحسب الحقيقة وهذا المعنى الاخير والذكره بحسب الخارج سواء ولذا قد يعامل معاملتها  
 من نوع النكرة صفة وغيره وبحسب المعنى متفاد لان النكرة تدل بحسب الوضع  
 على فرد معين والمعروف باللام يدل بحسب على الجنس والحقيقة ارادة فرد غير  
 معين حصلت من قرينة خارجية مثل الاكل والشرب وغيرهما ولذا قد وصف بالمعرفة  
 باعتبار الجنسين فاحفظها واما طريق المعرفة التمييز بين هذه المعاني فيما وقع من المواضع فانه



ينظر فان وجد عهد وقرينة خارجية على ارادة فرد معين فاللام للعهد الخارجي والا  
فلا استفراق الا ان يمنع مانع للجنس والحقيقة الا ان يمنع مانع للعهد الذهني انتهى \* قوله لفرده  
معين \* يعني انه موضوع للعهد الخارجي بمعنى الاخص وانما كره العود ليعلم الى غير الواحد وضع  
للمحقيقة بمعنى الاسم السام للمعاني الثلاثة الباقية وتعيينها بالفصل في تعريف الجنس  
انه الحقيقة الموجودة مرة عن الافراد قسم عليه الباقين \* قوله معنى \* اي اذا كانت  
تحدد معنى حرف التعريف بعد وضع الحقيقة المشتركة فيكون مشتركا معنويا في المعاني  
الثلاثة اي الجنس الخاص والاستفراق والعهد الذهني \* قوله مشترك لفظا في الاربعة \*  
هذا مذهب النجاشية كما قاله العصام في الاطول انه اشترى فيها بين النجاشية ان لام التعريف يكون  
للعهد الخارجي ولتعريف الجنس وللعهد الذهني والاستفراق انتهى فاعلم انها في الاربعة  
معنى او لفظا مذهب المشهور للجمهور وفي الاثنين لفظا وفي الثلاثة معنى مذهب  
الحقبة ثم اعلم انها عند صاحب التلخيص وبعض النجاشية موضوعات لمعان ثلثة فقامت  
وانما بينا جميع المذاهب لكونها من مزالق اقدم الرواغب كذا نقل عنه وجه التأمل  
اما اشارة الى كونها مجازا في الذهني عند هما المشابهة للعهد الخارجي في استعمالها  
في بعض الافراد او الى كونها فيها مشتركا معنويا \* قوله ورد بان آه \* اي نقض هذا القول  
بانها لو استعملت في بعض الاربعة يلزم الترجيح بلا مرجح ولو استعملت في جميع يلزم  
عموم المشترك وكلاهما باطلا \* وحاصل الجواب ما باختيار الاول فيمنع ذلك للزوم  
بان الالفاظ المشتركة اذا استعملت لزمت قرينة التبيين كما سيجي او باختيار الثاني  
فيمنع ذلك للزوم بان يقال لانهم لزوم عموم المشترك بل يمكن عموم المجاز فهو جائز  
عندنا للحقيقة ولو سلم فلانهم بطلانه بجوارده عند الشافعية \* قوله ومجازا لعدم  
بعلاقة مشابهتهما بالعهد الخارجي في الاستعمال في الافراد وامتنازهما عنه بالاستفراق  
والذهنية لا يصدق فان كونه المشبه في حكم المشبه به من جميع الجهات ليس بلازم  
\* قوله ولعله \* انما صدر بالترجي للاشارة الى عدم المساحة في الاصطلاح والمذاهب  
\* قوله ولكن هذا آه \* منع لكبرى دليل القائل وتفصيله ان حرف التعريف يحتاج في  
استعماله فيها الى القرينة وكل لفظ يحتاج في الاستعمال في شئ اليها فجاز فيه فينتج به  
ان حرف التعريف في عهد الذهني والاستفراق مجاز في العهد الذهني والاستفراق

اشارة الى الخطا في اعمام قبل  
حيث ان بطلانها في كل  
لاستحقاق الاصطلاح فانهم  
لم يحرره











ان يعطف اخص على العام تنبها على كمال نقصانه حتى كانه ليس من جنس هذا الترتيب  
 كقولهم قدم تيجاج حتى المساة قال في دوه خليفه ابنه العطف وبالعكس مختص بالمواد  
 ويجوز انتهى \* قوله عن الكدورات الباطنية \* اي الاعتقادية يعني عن العقائد الباطنية  
 فانه الطيبين صفة مشبهة مبالغة فالباطنية تناسبه واما قوله والظاهرية فتفسير  
 للظاهرية فانه العارفين عن الكدورات الظاهرية اي عن جميع الاعمال البدنية وجميع  
 الافعال المحركة والمكروية فان قلت ان اكثر ائمة عليه لا يخلص عنها فلا يناسب  
 يكون الصفة كاشفة قلنا انها لا قرنت بالاعتقاد والحق الذي يكون سببا لدخول الجنة  
 كانت كانه لم توجد بالنسبة الى الافعال المقارنة بالباطنية \* قوله الاول اه \* اي  
 الطيبين بالنسبة الى تعليمهم الى الغير اعتقاديا وعمليا والنا في بالنسبة الى علمهم  
 بانقسامها الى المعنى المعرف عن الكدورات الباطنية والظاهرية والعارفين بانقسام  
 عنها اي المعلمين والمعلمين \* قوله حينئذ اه \* اي اذا كانت الطيبين بالنسبة الى الغير  
 مطلقا فقد يميز للزول من الاعلى الى الادنى يعني ان تقدمه للمعرف فان الاعمال الحسنة  
 المتقدمة شريطة عن الفاصرة مع ان المعلمية مستزمنة للتعليم واما تقدمه على التقدير الاول  
 فلتطبع فافهم \* قوله للسمع والسميع والفاقية وان كانا واحدا لانه لا يقال في القرآن  
 سميع بل فاصلة وفواصل كقوله تعالى كتاب فصلت آياته واعلم ان الفاقية انما يكون  
 في النظم والسمع والفاصلة في السرد وقيل السميع ايضا يجري في النظم \* قوله ان يكونا \*  
 اي الطيبين والظاهرين للصفة الاحترافية لال سمواء فسر بالتفسير الاول والثاني فخص  
 انما يكونا من المؤمنين ولكونه اليوم اليوم بالمقام فان رافته عليه السلام تستلزم  
 وانعام اشار الى ضعف الثاني بقوله يمكن \* قوله على معلوم \* واما عدم الحفا على  
 معلوم فبالطريقة الاولى قيل ان العلم والتعليم بالذات واحد وبالا اعتبار الثاني فانه شيئا  
 واحد هو شيئا وما الى تحصيل مجهول بمعلوم ويسمى بالقياس الى الذي يحصل فيه تعلما  
 وبالقياس الى الذي يحصل منه تعلما فاعلم انتهى \* قوله اي حكمه اه \* الاول من عشرة  
 اجات ان اتيانه في مثل هذا المقام مستحب لقيامه مقام اما بعد الذي لاسك في استجابه  
 فانه من عادة النبي صلى الله عليه وسلم ان يقول له في الكاتب بعد الخطبة والاتباع اليه عليه السلام في الافعال  
 لا بيان السمع مستحب \* قوله اقتضاب اه يعني انه ليس باقتضاب مطلقا فان الاقتضاب



في اللغة القطع والانقطاع وفي عرف البلاغة ان ينتقل من مفتوح الكلام الى المقصود بلا  
 رعاية الملاحة بينهما وليس بخلص فانه لغة الخروج مطلقا وفي عرفهم انتقال من مفتوح الكلام  
 الى الموت ومع رعاية مناسبة بينهما بان يلاحظ بينهما تعليل وتقطيع ونحوه بل نوع من  
 الاقتضاب ويقال له اقتضاب قريب من التحليم فانه يشوبه سئى من الملاحة فقول  
 بعد فاعلم انه اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثناء على رسول عليه السلام الى  
 كلام آخر من غير رعاية ملاحة بينهما لكنه بسبب التحليم من جهة انه لم تواتر بكلام آخر فجأة  
 من غير قصد ارتباطه بما قبله بل اني به قصد الى ربط ما بعده بما قبله ولو في الملاحظة حيث  
 جعل ما قبله شرطا وما بعده جزاء والمعنى مما يكن من سئى بعد حمدته وصلوة رسول عليه  
 السلام فاعلم كذا وكذا وجه الملاحة ان كليهما مما ينفع فيما يحقابه تبركا وتوسعا بقوله  
 فصل الخطاب \* لانه الكلام المستمر على الحمد والثناء يسمى خطبة والخطبة بمعنى  
 واحد يسمى فصل الخطاب لانه وقع بين الخطاب الذي هو الثناء وبين الموت ويفصلهما  
 ونظر عنه وقال في الاطول والاضحى ان فصل الخطاب الخطاب الفاصل بين الحق  
 والباطل والخطاب المفصول الغير المتشابه وان قال ابن الاثير والذي اجمع عليه  
 المحققون ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتح في كل امر ذي بال بذكر الله او  
 بتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينهما به انتهى فعلى الاظهر ان  
 فصل الخطاب ليس اما بعد بل الحكم الموت فذا قال وقيل \* قوله ظرف زمان \* فليس من  
 الغايات بل بنى السببه بها او بالحروف من جهة الاحتياج الى المضاف اليه وعلى الحركة  
 للما يلزم اجتماع الساكنين ورفقا بين البناء العارضى والاصلى وعلى الضم عوضا عن  
 المحذوف باقوى الحركات او بخالف حركة بناءه حركة اعرابه \* قوله من الغايات \* اي  
 لانه من قبيل جهات الست لكن اسعير للزمان اذا اضيف اليه بان يقدر بعد زمن الفراغ  
 من البسطة والسكينة ويكون ان يبقى للمكان بان يقدر بعد مكانها انما مضى فيه السؤال  
 بان اصحاب اللغة قالوا هو من الظروف الزمانية ولو كان في الاصل من الجهات الست  
 لبنوه ومن الجواب بان عدم الواجدان لا يدل على عدم الوجود وقيل قد يكون ظرف زمان  
 وقد يكون ظرف مكان لقبيل \* قوله اما قامة مقام آه \* لا عطفة كما اقيمت مقام رب  
 في مثل : وبلدة ليس لها انيس : الا البعافر والا العيسر : وليست اما مقدرة كما ان



ربت ليست بمقدرة خلافا لكونين \* قوله فيلزم الاحراز انتهى \* اي لفظا او تقدير  
 يعني اسم الشيخ الرضى ومن تبعه قد حو بان تقدير اما مشروط بكون ما بعد الفاء امر  
 او نهيا وما قبلها منصوبا باحد هما كقوله تعالى: وربك فكبر. وقوله ذلك وخالفك فلا  
 تقص. واما غيره كالسيد الشريف ومن تبعه فلا يشترطون واحدا منهما ومن قال في بعض  
 المواضع بعدم جواز تقدير اما فقد قصر \* قوله على الدعايين \* يعني اسم الجملة الامرية  
 عطف على جملة الصلوة او احكامية او انشاء من معنى على ما اخبره بعض المحققين  
 واما عند الجمهور فتم قبل عطف القصة على القصة فان الانشاء لا يجوز عطفه على الاخبار الا  
 بمثل هذا التأويل \* قوله او على مقدر \* مثل هذا \* قوله او الظرف \* اي واسم الفاء  
 جواب للظرف \* يعني اسم التبيان الفاء لاجراء الظرف مجرى الشرط كما ذكره الرضى في قوله  
 تعالى: واذ لم يمتدوا في قلوبهم ومنه وعلى الله فيكون كل المتوكلين بمعنى انه يشبه تقديم  
 المتعلق بكسر اللام على المتعلق بفتح اللام بتقديم الشرط على الجواز في المتعلق المصنوع في دخل  
 الفاء في المتعلق كما في الجواز \* قوله على الاولين \* اي على تقدير كون الواو قائمة مقام  
 اما وعلى تقدير كونها عوضا عن اما المقدرة اما ان يتعلل بعد الشرط كما هو مذاهب المتأخرين  
 وتبعه النصارى في شرح التلخيص لنظره الى اسم التبيان بجملة اما انما وقع بعد التبيان بالجملة  
 والصلوة فالمناسب ان يجعل بعد جزاء الشرط فيكون الاصل مما يمكن من شئ بعد هما  
 فالتأليف ثابت فوقفت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناه  
 وتضمنها معنى الشرط لزمها الفاء وتضمنها معنى لا ابتداء لزمها السوق الاسم واما ان  
 يتعلل بالجواز كما ذهب اليه سيبويه والمازني وتبعهما اكثر النحاة فانه الموهوبنا ببيان اسم  
 التأليف المصدر بالجملة لازم بوقوع شئ ما لا اسم التأليف لازم بوقوع شئ ما بعد الجملة اذ  
 لا يخفى اسم التأليف انما يلزم بغير الشرط لا تخصيصه ولا ان المناسبات بملاحظة قصد التأليف  
 بالجملة ان يجعل بعد ظرف الجواز فيكون الاصل مما يمكن من شئ فاعلم بعد الجملة والصلوة اسم  
 التأليف ثابت قدم على الفاء للفصل بين ذاتي الشرط والجواز لكن انهم تواليا \* قوله ان عامل  
 الظرف \* الواو فانه قائم مقام اما وهو مقام مما يمكن فانه المبرور يجوز عمل الحرف السادة  
 مسد الفعل وعند ابن علي اسم من معاني الافعال كحرف النداء ولكن عند سيبويه اسم  
 الفاعل في مسد الفعل المقدير وتبعه الجمهور \* قوله والفاء \* على توهم يعني اذا كانت الفاء

وانما وقعت اما موقعها للاختصار  
 مع كون الشرط من الافعال العامة  
 انتهى بل عليها الفاء اجزا التنية  
 سلكوا



جوابا عن ما الموهومة كان عطا في الظرف لانفهام معنى اما عن هذا الفاء ثم ان احتمال كون  
 عاملة واولا واما او فاء على تقدير كون الظرف جزءا من الشرط وان احتمال كونها عاملة مثل  
 اعلم على تقدير كونها جزءا من الاجزاء \* قوله واما المقدرة \* وكذا المذكورة ولكن تخصيصه  
 بالمقدرة لكونها مقدرة هنا \* قوله هذه صفة بعد صفة لا تأتى اى الواقعة في او ائى الكتب  
 وغيرهما الذي لم يثبت عليها مجمل لا لفظا ولا تقديرا حتى يجب تركها لفظا او تقدير التفصيل  
 ذلك المجرى \* قوله للمجرد التاكيد اى تاكيد اجزاء فانك اذا اردت تاكيد زيد منطلقا مثلا  
 تقول ما زيد منطلقا فان حاصل معناه ان اطلاق زيد لازم لوقوع شئ ما والمزوم  
 متعين الوقوع فذلك لازم والظاهر ان اضافة المجرى من قبيل اضافة الصفة الى  
 الموصوف اى التاكيد المجرى عن اعتبار التفصيل بين المقابلين لاعتبار كل استثناء فلا يرد  
 ان اما هذه تقدير التاكيد وفصل الخطاب معاين هو اهتم حتى قال بعض الفضلاء ان الواقعة  
 في او ائى الكتب الموهومة منها مجرى الفصل بين ذكره تعالى وبين الغرض المسوق له الكلام  
 وقد يجاب بالفرق بان اما التاكيد فقط وجميعا اما بعد لفصل الخطاب فعلى هذا  
 المحصر المقادير المجرى حقيقى وعلى الاول اضافة في \* قوله او لتفصيله وعلى هذين الوجهين  
 فلا ينافى في افايتها معنى آخر معهما ٧ كالتاكيد وفصلية الخطاب \* قوله والاول \* اى  
 كونها لمجرد التاكيد ايضا اى كما اثبت القوم حتى الرضى الثانية وليس المعنى كما اثبت  
 الرضى الثانية فقط كما توهم فانهم \* قوله دخل الحسام آه \* فانه قال في شرح الاستقامة  
 ومن قصر نظره على الثاني فقد صار عانيا لتكلفات لا تجد لها عانيا انتهى يعنى انهم قصر  
 على الثاني ونفى الاول فلا بد له من اسر بجمل كلمة اما حيث ما وقعت على انها تفصيل المجمل  
 بارتكاب تكلفات فانه قدر اما اخرى وقد شرطوا جزءا لها وحرف عطف وقد اورد  
 مجملا حتى يستقيم تفصيله بها يعنى بان المذكورة والمقدرة فنقول ههنا مثلا ان الكتاب  
 مشتمل على سبئين اما الخطبة فاشهد الله واما الموهبة فاقول اعلم آه او نقول انه على سبأ  
 انا اجماله بعد فاعلم واما تفصيله فالحقيقة كذا واما المجاز فلهذا واما الكناية فهكذا وحاصل  
 كلامه اسر اما المذكورة في او ائى الكتب ونحوها لم يرد بها احد انها تفصيل المجرى وعدميلها  
 محذوف فذلك القاصر للنظر حامل بعلامهم على ما هو بعيد عن اصل عز مرهم \* قوله والافلا \*  
 اى وان لم يقدر فلا يرد ودخل معنى لانهم اقتضاه تقدير العديل بجواز ان يكون التفصيل

والصحيح ان يقول لا ينافى افايتها معنى  
 اسر مع التاكيد لفصلية الخطاب  
 المجرى



لغويا لا اصطلاحيا او يجوز ان يصلح العديل لفظا او تقديره في التوصل الى رجلي لاف الذي  
او يمكن ان يكون هذا وجه تافه \* قوله تجريد \* فلما نه جز عن نفسه شخصا وخطبه فان قيل بل يجوز  
كونه التقاطعا على مذهب من لم يسترط سبق التعبير بطريق آخر كما سماه في الزمخشري وحسب  
بعضهما قلنا نعم اذ لا منافاة بينهما كما اشار اليه سعد الدين في حاشية المكشاف وقد يقال  
ببني التجريد على مفارقة المتنوع للمتنوع عنه ليعرب عليه قصه به من البالية في الوصف  
ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ما اراد به من ارادة المعنى في صورة اخرى غير ما  
يستحقى بحسب الظاهر ثم انهم اذا اعتوا باهر واقموا بشانه بقدمونه بكلمة اعلم تنبها للسامع  
على ان ما يلقي اليه من القول كلام يجب ضبطه فيقته السامع له ويصفي اليه ويحظر قلبه  
ويقبل اليه بكنيته ولا يضيع الكلام \* قوله بل الخطاب عام لكلام يصلح ان يحاطب \*  
اعلم ان ضمير خطاب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته  
على المختار او موضوع لمعنى كل من لكن بشرط استعماله في جزئياته فخطاب لا يقصد  
المعين يكون مجازا على كلا التقديرين لان عموم الخطاب عبارة عن ارادة كل شخص من  
يصلح ان يحاطب لانه ارادة مفهوم كل سائل لهم ولهذا كان اصلح الخطاب ان يكون  
لمعين واحد او اكثر وقد يستعمل في غيره ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل لقوله اذا  
انت اكرمت الكريم صلتك \* واذا انت اكرمت اللئيم حره \* فلا يراو مخاطب بعينه بل كل من يتأ في منه  
الاكرام ثم ان يكون العموم على سبيل البدل ظاهر اذا كان ضمير الخطاب واحدا ومسمى فاذا كان  
جمعا فالظواهر اقصه غير معين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل التعمول لكن قيل لم يوجد في  
القرآن ولا في كلام العرب التبر بالخطاب عام بصيغة الجمع \* قوله والطريق او الاستكلام \*  
فعلني هذا يكون اضافة الطريق ببيانته وعلى تقدير ان يراو بها التراكيب يكون لامية \* قوله  
قيد \* اما راجع الى مراده الى ارادته \* قوله ولانه \* امي او المتكلم مرادة لوسئل على الفاسد  
لا يخفى حقيقة ومجاز وكناية بل يصعد على غلط وكذب ونحوها غيرها \* قوله ان لم  
يعتبر القيود \* يعني اذا قطع النظر عن قيود وتعاريف هذه الثلاثة فيكون حصر الطرق فيها  
استقرايا واما اذا اعتبر قيودها فيكون عقلي بكونها مرادة بين النفي والاثبات مثل ان يقال  
ان اللفظ مستعمل فيما وضع له ولا غير مستعمل في الاول حقيقة والثاني في المجاز استعمال  
بما وضع له ولا والثاني في مجاز الاول كناية والقسم الاخير ليس يرسل لعدم شموله لغيره \* قوله وقد

او اذا راجع الى مراده الى ارادته \* امي او المتكلم مرادة لوسئل على الفاسد  
لا يخفى حقيقة ومجاز وكناية بل يصعد على غلط وكذب ونحوها غيرها \* قوله ان لم  
يعتبر القيود \* يعني اذا قطع النظر عن قيود وتعاريف هذه الثلاثة فيكون حصر الطرق فيها  
استقرايا واما اذا اعتبر قيودها فيكون عقلي بكونها مرادة بين النفي والاثبات مثل ان يقال  
ان اللفظ مستعمل فيما وضع له ولا غير مستعمل في الاول حقيقة والثاني في المجاز استعمال  
بما وضع له ولا والثاني في مجاز الاول كناية والقسم الاخير ليس يرسل لعدم شموله لغيره \* قوله وقد



يعدل \* جواب عن تعذر بانه يقال لا كانه الحقيقة مثلا مرة للأفراد كانت موقفة لها  
 لقاعدة موقفة ان السمي المنكر والموقف اعيدت موقفة يكون عين الاول لبقا در العهد  
 وحاصل الجواب انه هذه القاعدة قد يعدل عنها لقربة ويمكن ان يكون ههنا تعريف \* قوله  
 ويمكن العينية \* بان يراود افراد الحقيقة فيختلف في حمل التعريف عليها بانه يقال فإما يمت  
 افراد الحقيقة لفظا \* ويقال انه ما ذكره في صورة التوفيق ليس بتوفيق بل بعض حكم  
 افراد الحقيقة يمكن ان يأخذ منه تعريفها كما قالوا في التعريف المصدرية بجملة كل \* قوله  
 عن شبه تعالاه \* والمجاز والكناية عديان والحقيقة وجودية وانما يعرف العديان  
 بلكاتهما وانما زاد السببه فان حقيقة تعالاه بل عدم والمذمة انما تكون بينهما لو كان  
 المجاز والكناية عدم استعمال اللفظ فيما وعد له عما من شأنه ان يستعمل فيه وليس كذلك  
 بل هو لازم لهما \* قوله في الجملة \* انما قال في الجملة لانه الفرعية ليست بجزء الدال لانها  
 بل بين الداليتين فان دلالة المجاز فرع لدلالة الحقيقة فانه الدال على غير ما وضع له فرع  
 الدال على ما وضع من حيث هما والاسم لا مطلقا \* قوله بعض الفضلاء \* مثل اتحاد  
 حيث قال في رسالة البسطة البيان هو علم يبحث فيه عن احوال الالفاظ من حيث  
 الحقيقة والمجاز والكناية \* قوله لم يرد على المعصاة لانه لم يصدر له بالبيان بل صدر  
 بطريق اداء المراد والحقيقة في الطريق قصدية لا استطرادية ولكن لا كانه المأل ببيان  
 علم البيان قال والظاهر امر بالتأمل \* قوله مجاز لغوي \* بذكر العام واردة انما حصر  
 في الاعتبار التثنية \* قوله وتأولها \* سواء كان بمعنى فاعل او مفعول علامة لنقل  
 الكلمة من الوصفية الى الاسمية وذلك لانه الاسمية فرع الوصفية كما ان التانيث فرع  
 التذكير فاعطى لها علامتها لتدل على فرعيتها كما في الكافية والذبيحة ونقل عنه وفهم من  
 كلام البعض ان الاختلاف بينهما في اعتبار التانيث بعد النقل او قبله لاني كون المفعول اسما  
 ولكن يمكن كونه عند السماع صفة مؤنثة بعد النقل كما قبله ويؤيده تقدير اسم الموصوفة  
 وجوابهم من استواء المذكر والمؤنث في فصيل بمعنى مفعول بانه اذا ذكر الموصوف والآن  
 فيؤنث للمؤنث للتباس فاعلم انتهى \* قوله الرمي مطلقا \* اي سواء من الفم او من  
 اليد او من غيرهما مثل ما يقال اكلت التمرة ولفظت النواة ولفظت الرمي الدقية \* قوله  
 وفي الاصطلاح \* اي في اصطلاح النحاة والظاهر غير مختص بهم بل جميع العربية يستعمله

اعلم ان لو لم يذكر لفظ الطريق في التوقيفات  
 مستغنى ليس بمطلوب بل عند الحكماء لا يخ  
 منقسمون بالتوقيفات تحصيل الحقائق  
 الحقيقة فلا بد كونهما والاعتماد على الشرع  
 فليس بتوفيق عند عدم لانه ليس بتوفيق  
 بل استعادة اليقين منه

اي سواء كان من غير معنى ثبت او  
 علم ومن حقيقته بمعنى ان ثبت  
 المحرره



الا انه يراى بالاصطلاح هنا اصطلاح العربية مطلقا \* قوله صوت من شأنه ان يخرج  
من الفم \* يدخل به ما صدر من الجواهر والكمالات في المعجزات والكلمات \* قوله معتمدا على  
الخروج \* يخرج به مثل اصوات البهايم والطيور \* قوله في تعريف المشهوره \* وما هو  
يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما موضوعا او ملامحها او حركا فالحقيقي كزيد وضرب  
والحكي كالضائر المستندة في نحو زيد ضرب واضرب فانها ليست بموجودة اصلا بل  
اعتبر ما صوتنا لقا عدتم ان كل فعل وشبهه لا بد لها من فاعل فاعطوا الحكم الحقيقي  
لها كما لو وقع مستند اليه ومطوقا عليه واما الكلمات الله تعالى فللفظ حقيقة اذ هي مما يتلفظ  
به الانسان وكذا الكلمات الملائكة مثل ما عبدناك حتى عبدا ذلك وكلمات النجى مثل قبر حرب  
بمكان قفوه \* وليس قرب قبر حرب قبره والمخدوف ايض لفظ حقيقة لانه يتلفظ به \* قوله  
سؤال باله وراه \* ما صدر من المرف يتوقف على هذا التعريف وهو على قوله ما يتلفظ لانه  
جزء وقوله ما يتلفظ على اللفظ لانه ما اخذ استقافة فينتج من قياس المسألة انه المرف الذي  
هو اللفظ يتوقف على اللفظ والتجارب المشهورة منع للتعريب بان يراى من المرف لفظ  
اصطلاحى ومن جزاء التعريف لغوى فلا دور في الامتحان انه لا مجال هنا للخروج المشهور  
في امثاله ولعله بنى كونه اللغوى بمعنى الرسمى فلا يصح تفسير الاصطلاحى به لكنه ليس بشئ فان  
اللفظ قد جاء في اللفظة بمعنى الطلوع والتكلم على انه اذا كان بمعنى الرسمى يصح التفسير ايض ويحكم  
انه يجب عنه بان هذا التعريف لفظي والدور انما يكون في الحقيقي كما اعترف به في الامتحان  
في بعض مواضعه والمير وغيرهما فانهم \* قوله كالدال الاربعة \* وهي الخطوط والعقود  
والنصب والاشارة \* قوله لا يشتملها \* اي المذكورات من الهيئات والضمائر المستندة والحركات  
والدوال الاربعة \* قوله حكما \* فانه الهيئة لفظ حكمي كما قال المير ابو الفتح وكذا الضمائر المستندة وكذا  
قال اجماعى وكذا الحركات والدوال الاربعة كما قال بها العصنام على الوضعية ولكن مدار  
التسليم ما قاله في الامتحان من انه الصيغة والمسترات والحركات ليست بالفاظ عند التحقيق فليطلب  
التفصيل منها كذا نقل عنه \* قوله قصد \* فانه المتبادر من الافعال الاختيارية فيخرج ما استعمل  
فيها وضع له غلظا كلفظ الانسان موضع البئر غلظا فيخرج الغلظ مطلقا منه قبل ذكر فيها وضع  
كذا في الاطول ولو حكما ليدخل الحقيقة المتروكة بلا استعمال لبعض المجازات كذا انظر عنه \* قوله لغوا  
اي المعنى الموضوع له \* قوله ومنا سبه \* اي معناه المجازى والكنوى \* قوله فهو فرع الوضع \* يعني

وكذا يدخل اللفظ الوانته والفاظ  
الملائكة واجزاء اللفظ انها بغير  
الغير في صورتها الاصلية وكذا يدخل  
الحركات بقوله من شأنه \* الحركات  
وكذا يخرج صوت الانسان الذي لم ينفذ  
عنه الخروج \* الحركات



٤٠  
والكاسه معنى الاستعمال كذلك فهو يتوقف على الوضع اما لو وقف على الوضع اذا فهم معناه  
فقط هراخذ الوضع في تعريفه واما اذا فهم مناسبه فان المناسبه تابع يقتضى المتبوع وهو معناه  
الحقيقي حقيقة او حكما فلا يرد ان بعض المجازات مستعمله متروكة الحقيقة ولا يوجد فيه الوضع  
\* قوله لا يسمى آه \* فان الاستعمال اخذ في تعريفها فاذا انتفى انتفيا \* قوله تعريفهما \* اى تعريف  
الوضع وهو جعل شئ باراء المعنى ليدل عليه بنفسه او بمحونه قريته كما سيجي وتعرف  
الاستعمال وهو ذكر الموضوع آه كما سبوت فان الموضوع جزء من  
الاستعمال والجزء قد يوجد بدون الكل  
وان نظم الجمل قد يوجد بلا فهم  
اتبع  
م



